

الخدمة الاجتماعية وواقع الطفولة في ليبيا زمن الحروب

(الصعوبات المهنية والتحديات)

أ. وئام "محمد الهادي" محمود الخوجة*

٢٠٢٥/١٢/٣١ تاريخ النشر:

٢٠٢٥/١١/٠٩ تاريخ القبول:

٢٠٢٥/١٠/٥ تاريخ التقديم:

المستخلص:

الخدمة الاجتماعية مهنة عالمية تهتم بالقضايا الإنسانية، وتعمل ضمن مبادئها وأهدافها على تقديم الدعم والمساعدة للفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع، حيث يدرك العاملون ب مجالاتها أهمية تقديم الحماية الاجتماعية النفسية للطفل في الحروب والأزمات، وتلزمهم أخلاقيات المهنة بتقديم الاستجابة الفورية لمشكلات الأطفال حال اندلاع الحرب. إلا أن الواقع قد يفرض على الأخصائيون الاجتماعيون العاملون والمهتمون بمجال رعاية الطفولة وحمايتها، ظروفاً صعبة تعرقل ممارساتهم المهنية في حماية ومساعدة الأطفال على تخطي مراحل الصدمة النفسية، وما بعد الصدمة ومواجهة المشاكل الأسرية والجسدية المتأثرة بالحرب، وبالتالي فإن الدراسة تسعى للتعرف على المزيد من القيم الإنسانية المهنية للخدمة الاجتماعية أثناء عمليات التدخل المهني للممارس الاجتماعيين مع الحالات، لتقدير حالة الأطفال المتضررين جراء الحرب والأزمات والمشكلات المتأتية عنها، وكذلك الصعوبات والتحديات المهنية التي تُثيد عمل الممارسين المهنيين.

ومن تم تبني نماذج جديدة للتدخل المهني وفق نهج أكثر شمولية، لدى تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لفهم حالة الأطفال الذين عاشوا الحرب الليبية، ورصد الواقع المشترك لطفولة عاشت نفس المأساة في مجتمعات إقليمية أخرى، كما تم عرض بعض الدراسات السابقة والاستشهاد بما جاء في المراجع والأدبيات والتقارير التي وافقت غرض الدراسة، وتوصلت الدراسة الحالية لاستنتاجات التالية: تأخر الاستجابة الإنسانية السريعة، عند تقديم المساعدة والدعم والمشورة للأطفال وأسرهم الذين تضرروا من الحرب الليبية. تدني مستوى الرعاية الاجتماعية للأطفال في ليبيا تأثر بالأوضاع السياسية المضطربة، والتي لازالت تؤثر سلباً على مجال رعاية الطفولة وبرامج وخطط التنمية وحق الرفاهية الاجتماعية، وأن البرامج والسياسات الاجتماعية لازالت تقليدية لا تقي بمواجهة تداعيات الحرب الحديثة، التي تتطلب مستوى أعلى من التدخل المهني أثناء وبعد الحرب في سياق دولي، يكفل نيل الحقوق المشروعة للطفل خلال الحرب وبعد المنازعات والأزمات، أن صعوبة تنفيذ القوانين الدولية المتعلقة بالطفولة في ليبيا رغم إيجابية القيم الواردة فيها بشأن الحرب، شكل تحدياً صعباً لعدم توفر الأمن والأمان في البيئة المحلية الغير مستقرة، كما أن الأطفال الذين عاشوا الحرب وواجهوا ظروفاً

*أستاذ مساعد جامعة طرابلس كلية التربية طرابلس . البريد الإلكتروني: semawema@gmail.com

اجتماعية ونفسية صعبة واضطرابات متعددة في بيئاتها، غالباً ما يجدون صعوبة في الاندماج والتكيف في المجتمعات الجديدة.

Abstract:

Social work is a global profession concerned with humanitarian issues. It works within its principles and objectives to provide support and assistance to the most needy groups in society. Those working in its fields realize the importance of providing psychological and social protection for children in wars and crises. The ethics of the profession obligate them to provide an immediate response to children's problems in the event of war. However, reality may impose difficult conditions on social workers and those concerned with the field of child care and protection, hindering their professional practices in protecting and helping children overcome the stages of psychological trauma and post-traumatic stress, and in confronting family and physical problems affected by war. Therefore, the study seeks to identify more of the professional human values of social work during the professional intervention processes of the social practitioner with cases, to assess the situation of children affected by war, crises and the problems arising from them, as well as the professional difficulties and challenges that restrict the work of professional practitioners, and then adopt new models of professional intervention according to a more comprehensive approach. The descriptive analytical method was used to understand the situation of children who lived through the Libyan war, and to monitor the common reality of childhood that lived through the same tragedy in other regional communities. Some previous studies were also presented and references were cited in the literature and reports that were appropriate to the purpose of the study .

In this study we concluded that there is a delay in providing a rapid humanitarian response in providing assistance, support and advice to children and their families affected by war, and the low level of social care for children in Libya, which was affected by the turbulent political conditions, continuing to negatively affect the field of childhood care, development programs and plans and the right to social welfare. Additionally, the social programs and policies are still traditional and do not meet the requirements of confronting the repercussions of modern wars, which require a higher

level of professional intervention during and after the war in an international context, which guarantees the attainment of the legitimate rights of the child during war and after conflicts and crises. The difficulty of implementing international laws relating to childhood in Libya, despite the positive values contained therein regarding war, posed a difficult challenge due to the lack of security and safety in the unstable local environment. Children who have lived through war and faced difficult social and psychological conditions and multiple disturbances in their environments often find it difficult to integrate and adapt to new societies.

Keywords: Social Work; Reality; Childhood; Libya; Times of War; Professional Difficulties; Professional.

توطئة :Introduction

يُدرك المهنيون العاملين ب مجالات الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية تماماً أهمية العمل الإنساني والاجتماعي والاستجابة لحاجات ومطالب الطفل، إذ يسعون دائماً إلى تحقق الهدف العام المتمثل في ايجاد حلول للمشكلات التي تواجه الأطفال في حياتهم، لأن قيم المهنة تقوم أساساً على توفير الحقوق للإنسان من خلال ممارساتها المهنية في مجالات الممارسة المتعددة، وأهمها مجال رعاية الطفولة ودراساتها، ويتم ذلك في إطار الممارسة العامة التي تبرر فاعلية التدخل المهني للخدمة الاجتماعية، عندما يتعلق الأمر بحماية الطفل وحقوقه الإنسانية كافية، والعمل من أجل توجيه أهداف الرعاية الاجتماعية بجهود المختصين نحو توفير الاحتياجات الإنسانية للطفل، وفق معايير عالمية جديدة فترتي السلم وال الحرب. إذ أن الطفل غير قادر على المطالبة بحقوقه لعدة أسباب، تأتي في مقدمتها عدم فهمه لحقوقه، وعدم قدرته على المطالبة بها (القتلاوي: ٢٠١٢: ص ١٩٥).

لدى نخوض هذه الدراسة لمناصرة قيم الرعاية الاجتماعية الحاضنة للطفل، وحاجاته، وحقوقه، ومطالبته، في إطار تسؤال عميق: هل القائمون على مهنة الخدمة الاجتماعية راصدون لواقع الطفل في بلدانهم في السلم والحرب؟

قد لا نرصد إجابة شمولية محددة على ذلك، بسبب تداعيات الحروب الحديثة، التي تحتاج إلى سياسات اجتماعية أكثر وعيًا نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وحفظ وصون الكرامة الإنسانية، فما زالت هناك حاجة ملحة تلزم الممارس المهني للخدمة الاجتماعية لتنفيذ قوانين حماية الطفل بكافة مظاهرها، "إذ ينبغي إعداد الطفل اعداداً كاملاً ليحيا حياة فردية في المجتمع، وتربيته بروح المثل العليا المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، وخصوصاً بروح السلم والكرامة والتسامح والحرية والمساوة والأخاء، وهذا ما ذكر في كل من اعلان جنيف لحقوق الطفل عام ١٩٤٤، وإعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة ٢٣ و ٢٤)، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

(المادة ١٠)، وفي النظم الأساسية والصكوك ذات الصلة للوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية بخير الطفل" (عبد المقصود: ٢٠٠٩: ص ٢٦-٢٧).

إن قيم الرعاية الاجتماعية وحماية الأطفال في السلم وال الحرب، تستمد مضمونها من الأديان السماوية قبل صدور الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، فالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والقانون الدولي الإنساني، اللذان يؤكدان مبدأ الحماية للطفل بموجب القوانين الدولية، والتنسيق مع السلطات والجهات المختصة لتوفير الدعم والمساعدة للأطفال ضحايا الحروب، لذا هدفت هذه الورقة العلمية للتعرف على الصعوبات والتحديات المهنية التي يواجهها الممارس للخدمة الاجتماعية مع الأطفال خلال وبعد الحروب والأزمات، لأجل تطوير نماذج جديدة للتدخل المهني تناسب التحديات العالمية.

إشكالية الدراسة : Study problem

تستجيب مهنة الخدمة الاجتماعية لظروف وواقع الطفل الليبي، الذي لا يختلف كثيراً عن واقع الطفولة العربية في بعض دول منطقة الشرق الأوسط، التي طالتها الحروب والانقسامات والنزاعات المسلحة، حيث أثرت الحروب بشكل سلبي على الأدوار المهنية للخدمة الاجتماعية وممارساتها الميدانية، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، والتحول من مستوى تقديم الخدمات الاجتماعية المعتادة للطفل، إلى تقديم الخدمات الإنسانية الأساسية والإغاثة والمشورة والدعم الاجتماعي والنفسى، أضف إلى ذلك غياب القدر الواجب تتحققه من الحماية والعناء والرفاهية للطفل خلال وبعد الحرب، وذلك يعود بطبيعة الحال إلى ما تمر به منطقتنا، من أوضاع متاخرة ومتغيرات صادحة بالانتهاكات الحقوقية على جميع الأصعدة؛ فليبيا ضمن الدول التي عانت الحروب، والنزاعات المسلحة، والصراع السياسي، واللجوء، والنزوح، والموت للأسر وأطفالهم خارج منطقتهم ووطنهما؛ وجميع تلك الظروف تترك أثراً اجتماعية ونفسية سلبية على الطفولة البريئة داخل وخارج مجتمعاتها.

ونستدل هنا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُلِّ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلَنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا﴾ (سورة الإسراء: الآية ٣٣).

إن الحرب قد تسبب في وجود أطفال بلا مأوى نتيجة عجز المجتمع أو الأسرة عن اشباع حاجاته الأساسية كحتاج لواقع اجتماعي اقتصادي معاش، في إطار ظروف اجتماعية قاسية مما يعرض هؤلاء الأطفال للخطر والاستغلال والحرمان من الحصول على حقوقهم المجتمعية (عبد اللاه: ٢٠٢٤: ص ١٠٩). لذلك تحرص الخدمة الاجتماعية على أن يزاول الممارسون للمهنة العمل الإنساني وفق مبدأ الكرامة الإنسانية، وتطبيق الاستجابة الإنسانية للحفاظ على حياة الأطفال خلال وبعد الحروب، "ووفق ما نصت عليه اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ من قواعد لحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، وما أوصت به الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٩٥ في إعلان حقوق الطفل، بخصوص المسائل المتعلقة برفاهية الطفل، وتعلمه وحقه في التنشئة بروح الأخوة العالمية، ويعملون وفق هذه الخطوط العريضة لتحسين

حال المجتمعات، بخطوات إيجابية ساعية لإنهاء العنف ضد الأطفال، وحماية الطفولة بكافة مظاهرها بما في ذلك سوء المعاملة والإهمال والاستغلال والفقير (الفتلاوي وربيع: ٢٠١٣: ص ٢٢٥ - ٢٢٦). ويُستقرأً من ذلك أن مشكلات الطفولة تلقي بظلالها على العالم أجمع وبلدان العالم الثالث تحديداً، فمنظمة اليونيسف تشير في إحدى تقاريرها مؤخراً أن ٥٠٪ من أطفال العالم متاثرين بالفقر والنزاعات المسلحة، وهذا الموقف المزعج ينعكس سلباً بنسبه عالية على سوء التغذية، وارتفاع معدل الوفيات للأطفال في أجزاء عديدة من العالم، وامتهان المهن القدرة وعالة الأطفال في ظل الظروف الصعبة، واستخدم عدد كبير من الأطفال في البغاء ومن تجربهم ظروف اليتم أن يخضعوا للفقر والابتزاز (السروجي: ٢٠١٠: ص ١٨٦).

وما سبق ذكره فرض اهتماماً متزايداً لدعم واقع الطفولة في مجتمعنا أثناء وبعد الحرب، من خلال عدة قنوات رسمية ومؤسسات خدمية، تهتم بالطفولة وتشريعاتها وحقوقها ورفاهيتها، وتعمل على تقديم الرعاية الاجتماعية اللاحقة، بما يتوافق مع قوانين حقوق الإنسان وشرعيتها ووصيات المنظمات الأممية والمؤسسات الدولية العاملة أبان الحرب في ليبيا منها: منظمة Save the Children ومنظمة الأمم المتحدة لطفولة UNICEF وهيئة انقاذ الأطفال، وغيرها من المنظمات المعنية ببقاء الطفولة.

أن التقارير الصادرة عن المؤسسات والجهات الرسمية والمنظمات الدولية تبين حجم الكارثة الإنسانية التي تخلفها الحروب في حياة الطفل، إلا أن هذه التقارير تظل قاصرة عن تمثيل الواقع الحقيقي، أو تقديم معالجات جذرية لما يواجه أطفال ليبيا ودول إقليمية أخرى في الحروب لها نفس الظروف، لنقول إن الأطفال هم الأقل نصيباً في الحصول على التنمية الصحية والتعليمية، لأسباب لا دخل لهم فيها ومنها: الحروب والصراعات المُدلاجة والانقسامات السياسية والعنف والاقتتال على الهوية، وقد المُعيل وقد المأوى وعديد الظروف، التي حرمت أطفالنا من أن يحظوا بطفولة آمنة ومبتهجة تنموياً، حيث بينت مراصد الحصر للمشكلات التي تعرض لها أطفال ليبيا أثناء فترة الحروب والأزمات والقلائل المجتمعية، بأن المختصين والممارسين المهنيين القائمين بالعمل في مكاتب الإرشاد والدعم النفسي والاجتماعي التابعة لمنظمات دولية، رصدوا عدة أوضاع للأطفال منها: إحساس الطفل بالاضطراب والخوف والقلق عند فقد لأحد أفراد أسرته أو أقاربه أو أقرانه أو عند سماع أصوات الانفجارات والقذائف أو عند رؤية العناصر المسلحة والأسلحة المُدججة في الطرقات العامة، لذلك يقع على عاتق المهنيين في مجال الطفولة بمهنة الخدمة الاجتماعية في ليبيا دور المناصرة والمناداة ب كامل الحقوق للأطفال في السلم وال الحرب، والمطالبة بالمزيد من الحقوق الإنمائية والتنمية على المستوى الاجتماعي النفسي والصحي والتعليمي أيضاً.

لذلك نتساءل: إلى متى يظل الأطفال هم الأقل نصيباً في خطط التنمية محلياً وإقليمياً ودولياً؟ إن التقدير الذي حظيت به اتفاقية حقوق الطفل الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠١٩٨٩/١١، تحقق بفضل ما جسنته هذه الوثيقة من حقوق إنسانية واجبة النفاذ والتحقق لجميع أطفال العالم دون تمييز. فليبيا من بين الدول التي صادقت على هذه الوثيقة ذات الصدى والتأثير الإيجابي سنة ١٩٩٣م،

وقدمت أول تقاريرها للجنة المعنية في سنة ١٩٩٥م، وتبعها تقريرها سنة ٢٠٠٠م، ثم قدمت تقريرها المجمع الثالث والرابع سنة ٢٠٠٩م الذي لم يتم مناقشته حينئذ، وفيما بعد عبرت وزارة الشؤون الاجتماعية بعد الثورة في إطار بروتوكولات التعاون بين الوزارة وتلك المنظمات الدولية، عن رغبتها في إعادة تقديم هذا التقرير ليعكس الوضع والواقع الحقيقي لحقوق الطفل في ليبيا بعد الحرب (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا - يونيسف). (<https://unsmil.unmissions.org/ar>)

لدى تزايد الاهتمام بشأن حماية الطفولة، وتحسن الواقع الإنساني لحياة الأطفال في ليبيا منذ ذلك الوقت، وتوج ذلك بصدور التشريع الوطني الليبي، الذي يُعرف بقانون حماية الطفولة رقم (٥) لسنة ١٩٩٧م، الصادر في مدينة سرت عن مؤتمر الشعب العام؛ حيث تم نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وفي وسائل الأعلام المختلفة وعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية" (مركز جينيف لحكومة قطاع الأمن: الجريدة الرسمية لمؤتمر الشعب العام: ١٩٩٧: <https://security-legislation.ly/ar/latest-laws>)."

وفي ضوء ما سبق نبين أهمية أطر الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في الحروب والأزمات، بالاستناد للتشريع الدولي والنص القانوني العالمي والعربي، ونسلط فيه الضوء على ما تبناه مشروع الميثاق العربي لحقوق الطفل في أول مؤتمر عربي للطفل في تونس بين ١٠-٨ أبريل ١٩٨٠، عبر إحاطة الأمين العام للجامعة العربية، وفيما بعد العهد الخاص بحقوق الطفل العربي الذي نشر في ٦ ديسمبر ١٩٨٣، وتضمن مواد حقوقية قائمة أساساً على الحقوق وضمانها وحمايتها والمساواة بين الأطفال في الضمان الاجتماعي وضمان الاسم والجنسية والتعليم المجاني وضمان الخدمة الاجتماعية وحماية الدولة للطفل ورقابته (عمر: ٢٠١٠: ص ٢١٧).

فلا بد للقائمين على ممارسة الخدمة الاجتماعية بمعايير دولية خلال الحرب وتبعاتها، من التركيز على تعزيز النظم والبرامج الداعمة لقوانين الطفولة محلياً، والبدء في رفع مستوى الوعي لدى الأطفال والأسر والمجتمع للحد من المشكلات التي تعرّضهم مباشرتاً، وتحديد أولويات الأطفال بمعايير الرفاهية النفسية والاجتماعية على حد سواء، والعمل على تحقيق التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة ضمن مسارين الشراكة وتبادل الخبرات لضمان أفضل الممارسات في حماية الأطفال، وتحسين السياسات والإجراءات والأطر القانونية والاجتماعية والسياسية للحماية من خلال توصيات عملية قابلة للتنفيذ في الظروف الصعبة، إن ممارسة العمل المهني على الصعيد العالمي وربط العالم بالمارسات المحلية اليومية بما من الأولويات الهامة لتنمية مستقبل ، وأن الممارسة العالمية تتطلب مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين في هيكل عالمية جديدة - وليس جديدة، سواء كانت تابعة للأمم المتحدة أو تجمعات إقليمية ومنظمات لها الخبرة في تشكيل مستقبل حقوق الإنسان (عبد الحميد: ٢٢٠٢٥: ص ٣٣٢ - ٣٣٣).

ولبلوغ ذلك يجب غرس وتدعيم وتنمية نفوس الأطفال والراهقين في ظل الأوضاع المضطربة بمجتمعاتنا؛ وذلك باكتمال أصلع المثلث وهي الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع المعنية؛ فكل ضلع منها له دور

ومهام وواجبات متضادرة؛ تتكامل مع بعضها ضمن منظومة شاملة للرعاية والتنمية؛ من أجل صناعة هدف استراتيجي وحيوي ومهم وضروري لأطفال يكونوا رواداً في المستقبل (شفيق: ٢٠٢١: ص ١٤). وخلاصة ذلك أما آن لطرق مهنة الخدمة الاجتماعية أن تتكامل جميعها لبناء استراتيجيات السياسة الاجتماعية المحلية بأبعاد إقليمية عالمية في ظل شتى الظروف، وأن تعمل على توجيه كوادرها المهنية حول جمع الأدلة لدراسة القضايا والتحديات التي تتخل بحقوق الطفل وحياته الأمنة، ذلك لأن مبادئها المهنية تجسدت ضمن رؤية مشروع الميثاق العربي للطفل، وهو تأكيد واجب رعاية كل الدول للأطفال، والتکفل بنيلهم حقوقهم وحمايتها من الاستغلال، ومن الإهمال الجسمني والنفسي العاطفي، وأن يكونوا مقدمين في الحصول على الوقاية والإغاثة عند الكوارث، وخاصة الأطفال المعوقين، وأن تمنع أي شيء يحجب فرص نموه من الناحية البدنية أو العقلية أو النفسية والخلاقية أو الاجتماعية، وإن بدا ذلك من جانب أسرته، فذلك بمثابة المشروع الذي يستهدف التغيير الاجتماعي في برامج الرعاية الاجتماعية للطفل والأسرة معًا، للنهوض بمستوى الأنشطة المهنية للخدمة الاجتماعية من منظور مؤسسي يحترم قيم الرعاية الاجتماعية، ويقدم التدابير الوقائية لحماية الأطفال من الاستغلال والإهمال والإساءة في الحروب وعند الكوارث.

فمن دواعي الاهتمام في هذا السياق المهني عرض التساؤل التالي: كيف يمكن لقوانين حماية حقوق الأطفال أن تعمل بإيجابية في بيئة حرب مضطربة وغير مستقرة؟ وما الاستراتيجيات المهنية المعاصرة الداعمة لذلك؟

ضمن هذا الإطار النظري نعرض أهم الدراسات السابقة **Previous studies** في علاقتها بالدراسة وفق التالي:

❶ دراسة سميره السقا بعنوان: آثار الحروب على الأطفال، هدفت الدراسة إلى كشف آثار الحروب على الأطفال، وهي دراسة تاريخية وصفية تشير لوقع أطفال فلسطين، وأن الطفولة لديهم كانت مرحلة قاسية ومدمرة أينما كانت، فالأطفال العرب عامة والأطفال الفلسطينيين خاصة عانوا الكثير من آثارها الجسمية أو النفسية، مما يعكس ضياع مختلف مظاهر حقوقهم، خاصة أن هناك دول عاشت سلالات واجيال في الحروب.

وتؤكد الدراسة بأن الإحصائيات تشير إلى ازدياد عدد الأطفال المعاقين بسبب الحرب، ناهيك عن تعرضهم للآثار النفسية السلبية، حيث تفيد احصاءات وزارة الصحة أن حوالي ٤٠٪ من الأمراض التي يعانيها الأطفال الأسرى المعتقلين في إسرائيل ناتجة عن ظروف اعتقالهم غير الصحية، وما يعانون من هتك الشخصية وشدة وسوء المعاملة والضرب وكسر العظام وسوء التغذية، وسجنهم مع مساجين جنائيين إسرائيليين بالغين، وكذلك الأطفال الشهداء الذين ماتوا بعد رعب القصف والغارات، وأن حماية الطفل وحقوقه في ظل آثار الحروب منتهكة بشكل صارخ، وأشارت الدراسة إلى ما أكده مدير الصحة النفسية بغزة أن مئات الآلاف من أطفال غزة وكبارهم أصيروا بصدمات نفسية عنيفة نتيجة الحرب الإسرائيلية

الأخيرة، بسبب تعرضهم لمشاهد عنيفة، وظهرت الصدمات النفسية في شكل أعراض جسدية وسلوكية ونفسية، نجمت عنها اضطرابات أثناء النوم، أو النوم الزائد إلى جانب الخوف والأحلام والكوابيس، وأشار الأخصائيين النفسيين بغزة أن تخوفاً عميقاً من انعكاس الأثار النفسية المترتبة على سكان القطاع وأطفالهم على مستقبل أجيالهم القادمة (سمير السقا: ٢٠١٤: ص ٩٦ - ١١٠).

❷ دراسة بن غريبي ميلود بعنوان: **أساليب وآليات حماية الأطفال إبان الحروب والنزاعات المسلحة في ظل التشريعات الدولية والإقليمية** - دراسة حالة الطفل المغاربي، هدفت الدراسة إلى بيان ما أقرته أغلب اتفاقيات حقوق الإنسان، مبينة أنها فشلت في تجنب الأطفال ويلات النزاعات المسلحة وطالما كانت حماية الطفولة من كل العوارض التي تواجهها إلى جانب توفير السبل الكافية لرعايتها ونموها نمواً سليماً وطبيعياً أولوية من أولويات كل من التنظيم الدولي، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية، لاسيما أبيان النزاعات المسلحة، حيث تظهر خلالها الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والتي هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، بينت هذه الدراسة في سياقها الوصفي التحليلي أن دول اتحاد المغرب العربي أولت عناية خاصة لموضوع الطفولة، من أجل حمايتها وترقية حقوقها على أكثر من صعيد ومستوى، ورصدت هذه الدراسة ذلك خاصة أثناء النزاعات المسلحة في إشارة إلى الوضع في ليبيا والصحراء الغربية، درست وحللت الواقع الليبي في المبحث الثاني الخاص بحماية الطفل في النزاعسلح في كل من ليبيا والصحراء الغربية، في إشارة إلى الثورة الليبية ١٧ فبراير والتحولات والتداعيات المصاحبة لها، التي جعلتها تصنف كنزاع مسلح وحرب أهلية على السلطة والسيادة والثروات.

وبينت الدراسة أن الأطفال الذين يعيشون الحرب والنزاعسلح في المجتمع يواجهون مختلف الأخطار والانتهاكات في حقوقهم، لذلك عمل المجتمع الدول في ليبيا على تنفيذ مبدأ مسؤولية الحماية للمدنيين بما فيهم الأطفال، ورصدت الدراسة في إطار ذلك آليات عمل صندوق الأمم المتحدة لطفولة اليونيسف على دعم الحكومة على صعيد ايجاد بيئة توفر الحماية للأطفال في ليبيا، وهذا من خلال بناء القدرات المؤسساتية منها إنشاء المجلس الأعلى لطفولة، ووضع برامج تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية وموائمة القوانين المعنية بحماية الطفل مع المعايير الدولية والنوعية من مخاطر الألغام والذخائر غير المتفجرة والأسلحة الخفيفة وتجنيد الأطفال.

كما توصلت الدراسة إلى أن دول اتحاد المغرب العربي لم تتوانى في الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بالطفل، من أجل حمايته وترقية حقوقه، لاسيما أبيان النزاعسلح، وأن هذه الدول كرست فيما تعاوناً جهويًّا للحفاظ على حقوق الطفل المغاربي، ومع ذلك فقد فشلت فشلاً ذريعاً في تجنب الأطفال ويلات النزاعات المسلحة، وهو ما ظهر بشكل جلي في النزاعين المسلحرين في ليبيا والصحراء الغربية (ميلود: ٢٠١٨: ص ٣-٧).

❸ دراسة أمانى عبد العزيز بعنوان: بعض المعوقات التي تواجه الجهود الحكومية والأهلية في حل مشكلات تربية أطفال الحروب والنزاعات المسلحة السوريين المقيمين في مصر، هدفت الدراسة للتعرف

على الجهود الحكومية والأهلية المبذولة لمواجهة مشكلات تربية أطفال الحروب والنزاعات المسلحة، وكذلك التعرف على الأوضاع الاقتصادية والتربوية والاجتماعية والنفسية للأطفال في الحروب والنزاعات المسلحة، وتحديد أهم المشكلات التي تواجههم وانعكاساتها والسبل الكفيلة بمواجهتها من خلال عرض تصور مقترن لمعالجة المشكلات التي تواجههم تربوياً اجتماعياً، كما تم استخدام نهج واساليب وصفية تحليلية في وصف طبيعة القضية والموقف، وكذلك استخدام اداة الاستبيان، واقتصرت عينة البحث على معلمات رياض الأطفال بالمؤسسات الحكومية والخاصة التابعة لإشراف وزارة التربية والتعليم بمحافظة الدقهلية (ريف وحضر)، التي يقطنها أطفال سوريين وبلغ عددهن ٩٩ معلمة، وعينة من الأسر السورية المقيمة في مصر وبلغ عددهم ٤٠ أسرة، وأظهرت النتائج التالي:

- أ/ وجود فروق بين استجابات معلمات رياض الأطفال واستجابات أولياء الأمور حول المعوقات التي تواجه تربية أطفال الحروب والنزاعات المسلحة بشأن اللاجئين السوريين المقيمين في مصر.
- ب/ هناك فروق بين استجابات معلمات رياض الأطفال واستجابات أولياء الأمور حول المعوقات التي تواجه تربية أطفال الحروب والنزاعات المسلحة بشأن اللاجئين السوريين المقيمين في مصر.
- ت/ تم رصد عديد المعوقات الاجتماعية منها: صعوبة التواصل وصعوبة الاندماج مع الأقران المصريين وأكملوا معظم المعلمات على ذلك.
- ث/ كما تم رصد عديد المعوقات الاقتصادية منها: صعوبة حصول أولياء أمور الأطفال على تراخيص لفتح مشاريع عمل، وكذلك صعوبة حصولهم على فرص عمل، وعدم وجود مصدر دخل منتظم لمعظم الأسر، وازدياد تسرب الأطفال من المدارس نظراً لسوء الأحوال المعيشية أو بعد مكان العمل عن أماكن سكناهم.

ج/ وكذلك تم رصد عيد المعوقات النفسية لدى الأطفال، وأظهرت نتائج الدراسة أن الأطفال المعروضون للحرب يعانون من اضطرابات نفسية، نتيجة لما مروا به فترة الحرب في موطنهم الأصلي، مع تزداد وتير الخوف والقلق لديهم من المستقبل، وكل ما مروا به فترة الحرب يشكل ضغوطاً نفسية وعصبية عليهم، وهذه الآثار النفسية تمتد آثارها للأجيال القادمة (عبد العزيز: ٢٠٢٢: ص ١٢٥٨-١٢٧٢).

٤ دراسة أمل الطويقي بعنوان: مدى توافر استخدام استراتيجية الواقع المعزز في الطفولة المبكرة من وجهة نظر المعلمات، وهدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى استخدام استراتيجية الواقع المعزز في التدريس للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة من وجهة نظر المعلمات ومعوقات استخدامها، واشتملت عينة الدراسة على (٢٠٠) معلمة من معلمات الطفولة مرحلة الطفولة المبكرة بمنطقة الرياض / السعودية، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات عن الدراسة.

وتوصلت الباحثة للعديد من النتائج أهمها: أن مدى استخدام استراتيجية الواقع المعزز في التدريس للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة جاءت بدرجة (عالية) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وأن معوقات

استخدام استراتيجية الواقع المعزز في التدريس لتلك المرحلة، جاءت بدرجة (عالية) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وبينت وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في آراء أفراد عينة البحث حول المحور الأول: واقع استخدام استراتيجية الواقع المعزز في مرحلة الطفولة المبكرة، من وجهة نظر المعلمات" لصالح الحاصلين على مؤهل دكتوراه، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في آراء أفراد عينة البحث حول معاوრ الاستبانة ودرجتها الكلية وفقاً لمتغيرات (سنوات الخبرة في التدريس- الدورات التدريبية)؛ وأوصت الباحثة بالعديد من التوصيات أهمها: ضرورة توظيف تقنية الواقع المعزز في تعليم أطفال الطفولة المبكرة، لما لها من أثر بالغ في تعزيز تعلم الأطفال، وضرورة وجود أدلة رسمية من قبل الإدارات التعليمية تتناول مهارات إنتاج الواقع المعزز لتسرشد بها المعلمات (الطويرقي: ٢٠٢١: ص ٢١٧).

أهمية الدراسة :Importance of the study

حددت أهمية الدراسة من منطلق توسيع المعرفة العلمية بشأن عالمية القيم الواردة في الأعراف والمواثيق والمعاهدات الدولية والعربية المعنية بالطفولة؛ وما نصت عليه لمواجهة كل عوائق الطفولة الآمنة في المجتمعات الإنسانية؛ وتزداد أهمية الدراسة بسبب ندرة البحوث والدراسات التي تهتم بواقع الطفولة ما بعد الحرب الليبية في خطط التنمية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، والمساعدة في تقديم تفسير متماسك واستنتاجات منهجية تيسّر للباحثين الفهم العام لواقع الطفل الليبي خلال وبعد الحرب سنة ٢٠١١م.

أهداف الدراسة :Study objectives

حددت أهداف الدراسة في التالي:

- ١ إبراز أهمية تدخل الخدمة الاجتماعية مهنياً لحماية الطفل في ظل الحروب والأزمات.
- ٢ الوقوف عند واقع الطفل الليبي فترة الحرب والأزمة بمعية مراصد الطفولة المحلية والدولية.
- ٣ رصد معوقات التنفيذ للقوانين الدولية الإيجابية المعنية بالطفولة في بيئة محلية غير مستقرة.
- ٤ تبيان الصعوبات المهنية التي يواجهها الأخصائيون الاجتماعيون لدى العمل مع الأطفال في الحروب.
- ٥ تسلیط الضوء على الاستراتيجيات الدولية للتدخل المهني في الحروب لأجل تحدي الطفولة الآمنة محلياً وإقليمياً.

تساؤلات الدراسة :Study questions

- ١ كيف تتدخل الخدمة الاجتماعية لحماية الطفل في ظل الحروب والأزمات؟
- ٢ ما واقع الطفل الليبي فترة الحرب والأزمة بمعية مراصد الطفولة المحلية والدولية؟
- ٣ رصد معوقات التنفيذ للقوانين الدولية الإيجابية المعنية بالطفولة في بيئة محلية غير مستقرة؟
- ٤ ما الصعوبات المهنية التي يواجهها الأخصائيون الاجتماعيون لدى العمل مع الأطفال في الحروب؟

❸ ما الاستراتيجيات الدولية للتدخل المهني في الحروب لأجل تحدي الطفولة الأمنة محلياً وإقليمياً؟

منهج الدراسة :Study methodology

تدرج هذه الدراسة ضمن البحث الوصفية التحليلية، التي تستهدف معرفة الظروف السائدة التي يختص بها واقع الظاهرة موضوع الدراسة، ويتم ذلك من خلال عرض وكشف خصائص الموقف وتحليله في إطار المعطيات والحقائق المجمعة والتي تحمل وصفاً وتفسيراً دقيقاً، بشأن وضع سياسات وإجراءات مستقبلية تتناول الجوانب المختلفة للموضوع، وتلقي الضوء على النماذج الواuded بطفولة آمنة، من خلال إتباع اسلوب تحليل المحتوى والمضمون باستخدام وحدات السياق (وحدة الموضوع) لدى عرض وتحليل وتفسير الأدبيات والنصوص الواردة في المواقف الدولية الموجهة لحماية الطفل.

مصطلحات الدراسة :Study terms

يتم تحديد المصطلحات والمفاهيم العلمية الموسومة بالعنوان التالي: (الخدمة الاجتماعية وواقع الطفولة في ليبيا (الصعوبات المهنية والتحديات).

❶ الخدمة الاجتماعية :Social WORK

تبين جميع تعريفات الخدمة الاجتماعية أهميتها كمجال وظيفي يعتمد عليه الأفراد والمؤسسات والمجتمعات في حلّ حلّ العديد من القضايا والمشكلات، التي تعرّض إي فئة من فئات المجتمع، فهي مهنة إنسانية لعامة الناس وخاصة، ولها قاعدة معرفية تستند إلى القيم المتأصلة في الأديان السماوية، ولها بُعد فلسفى استيعابى يخدم الإنسان بغض النظر عن دينه ولونه وجنسه وانتماءاته الایدولوجية والاثنية. وتُعرف الخدمة الاجتماعية بأنها: مهنة إنسانية تأسست وفق قيم ومبادئ مستتبطة من نظريات اجتماعية ونفسية يُمارسها أخصائيون اجتماعيون تلقوا اعداداً علمياً ومحترفاً وفنياً يؤهلهم للتدخل المهني مع الحالات الفردية والجماعية والمجتمعية والتعامل السلوكي بمهارة عالية لتقديم دراسة موضوعية وافية عن الحالة (عقيل: ٢٠٠٧: ص ٧١).

ويعمل الممارسين للخدمة الاجتماعية في إطار الأهمية المتزايدة لمبدأ الحماية الاجتماعية فترة الحروب، للحد من تفاقم الفجوة بسبب الاحتياجات المتزايدة للأطفال والنساء وذوي الإعاقة وكبار السن الذين يصبحون أكثر هشاشة زمن الحرب. كما تهدف الخدمة الاجتماعية بمعناها العام: لمجهودات موجهة وهادفة يُقصد بها تحقق فائدة أو منفعة معينة مرغوبة أو إيقاف ومنع الأضرار الاجتماعية الواقعة أو محتملة الوقع؛ وبمعناها الخاص هي مهنة هدفها الرئيسي تنمية المجتمعات من خلال مواجهة الظروف المعيشية السيئة التي تخرج من نطاق قدرة الأفراد الذين يعانون منها وتقدم لهم المساعدة (صالح: ٢٠٠٢: ص ٢٤-٢٥).

ويحتم الواجب المهني للخدمة الاجتماعية مع الأطفال في الحروب توفير بيئة آمنة، وتقديم الدعم العاطفي، ووضع آليات لرصد الانتهاكات وتعزيز الحماية من الأضرار المادية والنفسية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وضمان حقوقهم الأساسية، بالإضافة إلى معالجة عدة قضايا مثل: تجنيد الأطفال، والعنف الجنسي، والاختطاف،

فالخدمة الاجتماعية مهنة تعمل على تعزيز قدرات الأفراد والجماعات والمجتمعات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والعملية، أو استعادة الفاقد من هذه القدرات، وإيجاد الوضع الاجتماعي الملائم الذي يُساعدهم على أداء وظائفهم الاجتماعية بصورة مناسبة (نيازى: ٢٠٠٠: ص ٢٤٥).

② الواقع :Reality

يُعرف المعجم الوجيز لغة الواقع بمعنى: "الحاصل، ويقال أمرٌ واقع" (المعجم الوجيز: ١٩٩٨: ص ٦٧٨). فالحقائق الاجتماعية التي يرکن إليها علماء الاجتماع في سياق تحليل الظواهر الاجتماعية في الواقع تتمثل في فهم الأسباب الكامنة وراءها وتأثيرها على المجتمع، وكذلك طائق التفكير والعمل التي تخلق قوة إلزامية خارج إرادة الفرد، لذلك يشير مصطلح ومفهوم الواقع إلى ما هو موجود فعلاً في خلد الإنسان أو بيته، وما ليس بفكرة أو تصور؛ وتستخدم كلمة واقع كمرادف للحقيقة؛ وينتمي مفهوم الواقع إلى المذهب الواقعي الذي يتشكل وفقاً للمحسوسات، ويعرف الواقع أيضاً: بأنه الموجود حقاً والمتتحقق في الأعيان، فمن ناحية منطقية الواقع يقابل الممكن وأيضاً الضروري، ومن ناحية إدراكتنا الحسي للعالم الواقع يقابل الواقع والوهمي (سعد: ٢٠٠٤: ص ٤٨٠).

ومفاد ذلك أن الواقع لا ينفصل عن كونه دراسة اجتماعية للأحداث والواقع التي نمر بها في الحياة في إطار علم الاجتماع، حيث يشير المفهوم إلى الواقع الاجتماعي الذي يتم بناؤه وتشكيله من خلال التفاعلات والمعايير والقيم المشتركة بين الأفراد في مجتمع معين، وتصنف بأنها ظاهرة تستند لحقائق اجتماعية مستقلة عن الأفراد، تستوجب تحليل الأنماط السلوكية والهيكل الاجتماعي لهم كيفية عمل المجتمع، كما أن البناء الاجتماعي للواقع في نظر علماء الاجتماع لا يُعد شيئاً موضوعياً بحثاً، بل هو نتيجة للتفاعلات الاجتماعية التي يبني بها الأفراد فهمهم للعالم.

③ الطفولة :Childhood

الطفولة في معاجم اللغة تعني مرحلة زمنية من حياة الإنسان، حيث يشير المعجم الوسيط للطفولة بأنها مرحلة من الميلاد إلى البلوغ، وفي معجم المعاني وردت كفترة أو مرحلة بين ميلاد الإنسان وبلوغه، وكلاهما متقدمان في وضح محددات هذه المرحلة العمرية الهامة.

وعرف معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية الطفولة بأنها "المرحلة المبكرة من حياة الإنسان العمرية، تقسم بسرعة النمو الجسمي وبذل الجهد لتعلم كيفية أخذ أدوار البالغين وتحمل المسؤوليات، وتبدأ هذه المرحلة بعد مرحلة الرضاعة، وتبقى حتى سن البلوغ المبكر، وتُقسم هذه المرحلة أحياناً إلى مرحلة الطفولة المبكرة وتستمر إلى سن السادسة، ومرحلة الطفولة الوسط والمتاخرة من سن السادسة إلى مرحلة المراهقة" (دخيل: ٢٠١٢: ص ٤٤ - ٤٣).

أما علماء النفس فعرفوها بالمرحلة العمرية التي تمضي بين فترة المهد والبلوغ؛ وأشار علماء الاجتماع إليها بالمرحلة التي يعتمد فيها الفرد على والديه أو مؤسسات الرعاية التي تقدم الرعاية الجسمية والصحية والاجتماعية والنفسية والعقلية للطفل (صالح: ٢٠١٧: ص ٢٦١).

وورد مفهوم الطفل وتحديد هذه المرحلة العمرية والفترة الزمنية في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل فعرف الطفل بأنه "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه" (الفتلاوي: ٢٠١٢: ص ٢١٣).

إن رعاية الطفولة كمجال هام في مهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع الليبي يستمد ملامحه الجوهرية من السياسة الاجتماعية العامة في المجتمع، وفق آليات النهوض بالإنسان ورعايته وحمايته وتنمية قدراته الجسمية والنفسية والاجتماعية، والارتقاء بمستوى معيشته لضمان حياة آمنة خالية من المشكلات والصعوبات التي تهدد عملية التنمية الشاملة (ص ٢٠١٠: ٢٠٧).

وفي هذه الدراسة فإن الطفولة كمرحلة اقتصرت على الأطفال الذين تراوحت أعمارهم منذ لحظة الميلاد إلى سن السادسة عشر فترة الحروب، وتعرضوا لأنى نفسي وجسي واجتماعي شامل، و تعرضوا للعنف والنزوح وفقدان التعليم والرعاية، الأمر الذي أدى لمشاكل نفسية منها: الصدمة واضطراب ما بعد الصدمة، والقلق والاكتئاب، لدى تعلم الخدمة الاجتماعية ضمن مجالاتها ووفق مبادئها على مواجهة كل هذه المشكلات والتأثيرات النفسية والسلوكية، ويلمدون الممارسين الاجتماعيين تقنيات الدعم النفسي والاجتماعي مع الأطفال بغض النظر عن جنسياتهم وقومياتهم ودياناتهم، ويساهمون في إعادة بناء بيئتهم التعليمية والأسرية الآمنة، ويصمدون برامج وأنشطة داعمة للتعبير الحر عن المشاعر، وتمكنهم من تجاوز الظروف والأزمات.

٤ Libya :

ذكرت في موسوعة ويكيبيديا بأنها: دولة عربية أوسطية تقع في شمال إفريقيا تهتم بالطفولة واحتياجاتها وتسعى بإمكانياتها لتطبيق قوانين الطفولة العالمية، وتؤكد على أهميتها من خلال إقرارها في شكل قوانين محلية خاصة بالطفولة لتسهل حق التمتع بحصولهم على الخدمات في المؤسسات المجتمعية الملبية لمطالبهم (موسوعة ويكيبيديا: الشبكة المعلوماتية).

وتم الإشارة إليها كدولة حديثة جدًا في السياسة الدولية نسبت في القرن العشرين على الأكثر، ولكنها في حكم الجغرافيا السياسية وبمقاييسها، دولة قديمة جدًا عمرها عشرون قرناً على الأقل، فمند أن ذكر الإغريقي (هيرتونتس) اسم ليبيا والعالم يفرد لها كوحدة جغرافية متميزة (المقريف: ٢٠١٧: ص ٣٩).

٥ Time :

اصطلاح العلماء على معناه الوارد في القرآن الكريم بمعنى ساعات الليل والنهار، كما أن الزمن مفهوماً فلسفياً وفيزيائياً يقيس تسلسل الأحداث والواقع في الحياة، حيث "يعبر الزمن عن تتابع وجود الظواهر حيث تحل الواحدة محل الأخرى، والزمان لا يرتد أي أن كل ظاهرة لا تتطور إلا في اتجاه واحد من الماضي إلى المستقبل على حين أن الأشياء تتحرك في المكان في اتجاهات مختلفة" (سعد: ٢٠٠٤: ص ٢٣١).

ويشير الزمن إجرائياً: إلى الساعات والأيام والشهور والأعوام التي شهدت اندلاع النزاع المسلح وال الحرب منذ عام ٢٠١١م، وما نجم عنه من ظروف مأساوية للأطفال في ليبيا.

⑥ الحروب Wars

تشير الكتابات إلى أن الحرب ظاهرة عالمية رغم اختلاف دوافعها التي أوجتها، ولا تحمل في طياتها إلا آثار مدمرة لواقع حياة البشر، وأن شكلها ونطاقها يُحدده المجتمع الذي يقوم بها، وتُعرف الحرب بأنها: "المعركة التي تشنها جماعة معينة من الرجال أو القبائل أو الأمم أو الشعوب أو الدول ضد جماعة مماثلة أو شبيهة لها، ويشار لها بأنها حالة من الصراع العنيف الذي يقوم بين جماعتين أو عدة جماعات من أفراد منتمية إلى النوع نفسه بناءً على رغبتهما أو إرادتهما (الليثي: ٢٠١٩: ص ١٥٨)."

كما تخضع الحرب لقانون النزاع المسلح، الذي يدعى أيضًا القانون الدولي الإنساني (القاموس العلمي للقانون الإنساني: الشبكة المعلوماتية).

واجرائمًا فإن مفهوم الحرب يمثل في النزاع التبادلي المسلح بين قوى وكيانات متحالفة وغير منسجمة، حيث أن الصراع في ليبيا بين أخوة من أصل واحد، وحرب بالوكالة أخذت طابع العنف الجماعي المنظم الذي أثر على العلاقات بين فصيلين أو أكثر، وأثر مراكز القوة والعلاقات داخل المجتمع الليبي، مما تسبب في دمار الطفولة التي لا دخل لها بالصراع والتجاذبات السياسية، وانهكها نفسياً واجتماعياً واقتصادياً.

⑦ الصعوبات Difficulties

لغاتًا تشير: إلى جمع كلمة صعب، ويشير معجم المعاني الجامع بأن الصُّعوبة مصدر صعب، ومعناها اشتد وعسر، فهي عقبة ومشقة إن استمرت ولم يتم تذليلها والتغلب عليها، كما أنها مؤشر على نمط وسلوك محاط بالشدة والمشكلة الوعرة (المعاجم العربية والأنطولوجية: الشبكة المعلوماتية).

ويقصد بالصعوبات المعوقات التي تحول دون تحقق الأهداف بكفاية وفاعلية، ويمكن النظر إليها على أنها المسبب للجوة بين مستوى الإنجاز المتوقع والإنجاز الفعلي، أو على أنها انحراف في الأداء عن معيار محدد مسبقاً، أما الصعوبات المهنية فهي من القضايا الهامة التي تشغل بال الباحثين في مجال الإرشاد والتوجيه المهني، فلا يوجد شخص ذا مهنة لا تواجهه صعوبات فضلاً عن التأثيرات الناجمة عنها بالنسبة للفرد والمجتمع (المسعود: ٢٠١٣: ص ٨).

وحددت الصعوبات المهنية إجرائياً بأنها: تضم مجموعة واسعة من الظروف الصعبة والتحديات النفسية التي يواجهها الأفراد أو المؤسسات في بيئة العمل منها: ضغط العمل الشديد، سوء الإدارة، نقص التدريب والتطوير، صعوبات التواصل، عدم الاستقرار الوظيفي، وتكمّن الصعوبات المهنية للخدمة الاجتماعية فترة الحرب في نقص الموارد المالية والإدارية، ونقص الأخصائيين الاجتماعيين المدربين، وصعوبة بناء شبكات دعم فعالة، وصعوبة تقبل بعض المستفيدين لدور الأخصائي الاجتماعي، وعدم قدرتهم على فهم طبيعة المشكلات المعقدة.

⑧ التحديات Challenges: عرفها قاموس كامبرج ١٩٩٥ بأنها: "شيء يمنع الشخص من المضي قدماً في اتخاذ إجراء، أو جعله أكثر صعوبة" (نهشل: ٢٠٢٤: ص ٨٦).

وعرفها الشمري بأنها: "مجموعة من الصعوبات التي تحول دون تحقيق النجاح وتقف عقبة أمام التقدم والإنجاز وأداء المسؤولية"(الشمري: ٢٠٢٢: ص ٧٠٨).

كما تشير التحديات إلى أزمة ناجمة الحدوث عن شيء استجد، وأخذ بالظهور في المجتمع المعاصر ويستمر إلى حين ظهور أمر غيره، يولد الحاجة لدى المجتمع للتقدم والاندفاع نحو التغلب على العقبات والصعوبات والظروف، ويتطبق تغييرًا شاملًا في شتى مناحي الحياة (المطر: ٢٠٢١: ص ٢٠٢٠).

وبالتالي فالتحديات التي يواجهها الأطفال في ليبيا خلال فترة الحرب تمثل رغبة إنسانية حقيقة في تحسين صورة الواقع لأفضل مما هو عليه، فالحرب لم تدمر البنية التحتية فحسب، وإنما دمرت نفسية الأطفال وأحلامهم وطموحاتهم المستقبلية، ما يستدعي جهودًا استثنائية لإعادة بناء ما دمر وشفاء الجراح العميقية التي خلفتها سنوات الصراع، لذا فالتحدي الرئيسي يكمن في توفير بيئة آمنة لطفولة آمنة، ما يستوجب تدخلاً عاجلاً ومنسقاً من قيادات المجتمع المحلي والعاملون في المجتمع الدولي، لوقف هذه المعاناة وضمان حماية وتأهيل الأطفال المتضررين.

وفي إطار هذه الورقة البحثية نسلط الضوء على المحاور ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة وهي التالي:

أولاً/ مراصد الحماية لطفولة Child Protection Observatories

يشير مفهوم مراصد حماية الطفل إلى أئمة أو منظمات مخصصة لرصد حقوق الأطفال، ومختصة لنقديمها وتعزيزها وتحقق رفاههم داخل أي مجتمع، حيث تتبع هذه الأئمة والمنظمات عبر مراصدها آليات لجمع البيانات، وتحليل الاتجاهات، وتحديد التغيرات، وتقوم بإعداد خطط عمل وتقارير لتحسين أنظمة وسياسات وسياسات حماية الطفل، ويتم ذلك ضمن وظائف وأهداف رئيسية للحد من آثار الحرب والصراع على الأطفال في الحرب منها:

❶ **الرصد وجمع البيانات:** حيث يتم جمع وتحليل البيانات الكمية والنوعية المتعلقة برفاهية الطفل، بشأن الصحة والتعليم والحماية من الأذى. وبحسب تقارير الأمم المتحدة غالباً ما يُحرم الأطفال المحاصرون في النزاعات من الغذاء والحماية والتعليم وطفولتهم، وأن العديد من العائلات التي فرت من ديارها لا تملك أي مصدر دخل، وبالتالي لا تستطيع الحصول على الغذاء أو المياه النظيفة أو الرعاية الصحية، وأشارت تقاريرها بأن هناك ستة انتهاكات جسيمة ضد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة تكمن في: قتل وتشويه الأطفال/ تجنيد الأطفال أو استخدامهم كجنود/ العنف الجنسي ضد الأطفال/ احتطاف الأطفال/ الهمجات على المدارس أو المستشفيات/ حرمان الأطفال من الوصول الإنساني (www.childfund.org.au/news-and-stories/how-does-war-impact-children).

❷ **وضع السياسات وتقديرها:** في ظل ظروف الحروب الحديثة لابد من إثراء السياسات وخطط العمل الوطنية وتقديرها لضمان حمايتها الفعالة لحقوق الطفل ورفاهه. وبحسب تقرير منظمة (ورور تشاليد) يُشكل الأطفال غالبية الضحايا المدنيين في النزاعات المعاصرة والحروب الحديثة، فغالبيتها تدور داخل بلد واحد ولا تدور في ساحات معارك معزولة أو نائية، وفي هذا الشكل الجديد من الحروب غالباً ما يجد

الأطفال والمدنيون أنفسهم عالقين في خضم القتال ويتم استهدافهم بشكل روتيني ليشكلوا نسبة ٩٠٪ من الضحايا، كما أنهم قد لا يموتون بسبب الأسلحة نفسها، بل بسبب أمراض يمكن الوقاية منها، والتي لا تعالج بسبب تدمير الأنظمة الصحية والبنية التحتية

(www.edu.gov.mb.ca/k12/docs/support/building_hope/impact_effects.pdf)

٣ تحديد المعوقات والصعوبات والتحديات: إن الدمار الذي تحدثه الحرب يتطلب فيما بعد العمل على تحديد المعوقات في إعمال حقوق الطفل ومعالجة القضايا الإشكالية أو المعقدة داخل أنظمة حماية الطفل. لقد مات ملايين الأطفال بسبب نقص الرعاية الطبية، فالحرب دمرت المستشفيات والمراكز الصحية وعطلت القطاع الطبي، ولحق العاملون بالمجال الطبي القتل أو أجبروا على الفرار، ويتعزز الأطفال واللاجئون منهم بشكل خاص لأمراض قابلة للعلاج مثل الإسهال والملايا والكولييرا، ولكنها المزيج المميت من سوء التغذية والأمراض المعدية، كما يتعرض العديد من الأطفال بشكل متزايد للاغتصاب والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وقد تُنجب الفتيات والشابات أطفالاً نتيجة ذلك، أو يُصابوا بجروح وتشوهات بالغة تمنعهن من الإنجاب في المستقبل، إذ تُستخدم هذه الأسلحة بكثرة كأسلحة حرب.

(www.edu.gov.mb.ca/k12/docs/support/building_hope/impact_effects.pdf)

٤ تبادل المعرفة: حيث يتم نشر المعرفة ونتائج البحث والممارسات المهنية بين الجهات المعنية، بما في ذلك الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجمهور. لذلك لابد أن ترتبط معارف المهنة وأدواتها بمعرفة احتياجات المجتمع ومراعاة التغيرات السائدة في المجتمع والتشريعات الاجتماعية، من خلال المتابعة الدورية لحركة التطور المعرفي للمناهج العملية في دول العالم المختلفة، لوضع الخطط التي تقابل هذه الاحتياجات، وتطوير المعرفة والأدوات والاستراتيجيات التي تستند إليها المهنة (مسعود: ٢٠٢٤: ص ٢٧).

٥ الحقوق والدعوة: حيث يتم الدفاع عن حقوق الأطفال، وقد ينادون بتغييرات قانونية أو سياسية محددة لتحسين حياتهم.

٦ التنسيق: كامر بالغ الأهمية تعمل هذه الجهات كهيئة تنسيقية، تجمع بين مختلف الإدارات الحكومية والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني للعمل على قضايا حماية الطفل. ولابد أن يشكل أساساً للعاملين مع الأطفال المتضررين من الحرب في الميدان، أو من يعملون مع المتضررين في البلدان والمجتمعات التي يهاجر إليها الأطفال اللاجئون ويستقرون فيها، ويجب ألا نعامل الأطفال المتضررين من الحرب كضحايا عاجزين، بل نسعى بدلاً من ذلك إلى بناء قدراتهم وتعزيز نقاط قوتهم على الصمود (www.edu.gov.mb.ca/k12/docs/support/building_hope/impact_effects.pdf)

وفي هذا الصدد نلخص أشكال العنف التي تتطلب الحماية خلال الحروب وبعدها في التالي:

أ. العنف الجسدي والنفسي:

- العقاب البدني والمهين في المنازل والمدارس.
- التسلط والتتمرد بما في ذلك الإلكتروني.
- العنف المجتمعي بين الأطفال والشباب.

ب. الاستغلال والإهمال:

- الاستغلال الجنسي والاتجار بالأطفال.
- عماة الأطفال والممارسات التقليدية الضارة.
- الإهمال في الرعاية الأساسية والتعليم والصحة.

ت. العنف القائم على النوع الاجتماعي:

- العنف الموجه للأطفال بسبب نوعهم البيولوجي أو هويتهم الجنسانية.
- زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري.

ويتعاظم دور مهنة الخدمة الاجتماعية لدى استخدامها لأدواتها وأساليبها الفنية، وطرقها المختلفة في كثير من المواقف والظروف في ظل الحرب، فهي تعزز الممارسة المهنية بالاستراتيجيات المطلوب تطبيقها في المجتمع لحماية الطفل وحقوقه على عدة مستويات تُحددها في التالي:

أ. على مستوى السياسات:

- تطبيق وإنفاذ القوانين الحامية للأطفال.
- تغيير القيم والمعايير الاجتماعية التي تتغاضى عن العنف.
- تهيئة بيئات آمنة في المنازل والمدارس والمجتمعات.

ب. على مستوى الخدمات:

- دعم الأبوين ومقدمي الرعاية بالتدريب والموارد.
- تقديم خدمات الاستجابة الفعالة للأطفال المعرضين للعنف.
- تنمية المهارات التعليمية والحياتية للأطفال.

ت. على مستوى التنمية:

- تعزيز الأوضاع الاقتصادية للأسر الفقيرة.
- ضمان التعليم الجيد والخدمات الصحية.
- معالجة عوامل الخطر على جميع المستويات.

لذلك وجب تبني مفاهيم ايجابية تزود ممارسي المهنة بمستوى متعدد، من المعلومات والمهارات والاتجاهات الحديثة والمتطرفة، واكتسابهم خبرات الأداء المهني لعرض الترقى الوظيفي المنوط بالمسؤولية تجاه الأفراد (الأطفال) والمؤسسة، والاستعداد التام للمهام والأدوار الجديدة في ظل المتغيرات العالمية (جمعة: ٢٠٢٤: ص ٢٦).

وبالتالي يتضح جلياً التوافق المهني لفلسفة مهنة الخدمة الاجتماعية واستراتيجياتها، مع فلسفة حقوق الإنسان عامةً وحقوق الطفل خاصةً، فكلهما يُدِيم النظر والاهتمام بالاحتياجات الأساسية للإنسان من منظور مهني عبر المساقات الدولية بشكل أفضل وأكثر إنصافاً، للبحث في آلية تلبيتها كالغذاء والسكن والتوظيف والتعليم وما إلى ذلك (قريرة: ٢٤٠٢٤: ص ١٢٤).

وبالتالي ننوه إلى أن الخدمة الاجتماعية ركزت منذ أولى بداياتها على ميادين الممارسة التالية:

① رعاية الأسرة.

② رعاية الطفولة.

③ الخدمة الاجتماعية النفسية.

④ الخدمة الاجتماعية الطبية.

⑤ الخدمة الاجتماعية المدرسية (دخيل: ٢٠١٢: ص ٩٧ - ٩٨).

إن المهنة في ظل الحروب وازماتها تتدخل بشكل عاجل وسريع مع الأطفال تحديداً من خلال تقديم الدعم الاجتماعي وال النفسي والتوعية، وتنسيق جهود الإغاثة والمعونة الاقتصادية، والمساهمة في إعادة تأهيل المتضررين والمجتمعات كذلك، ويعمل المهنيون في دائرة الأنساق العامة للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية القائمة على نظريات التدخل في الأزمات، ونماذج الاستجابة المجتمعية في الحروب والكوارث، التي تركز على التفاعل السريع، والدعم الشامل، وإعادة بناء الروابط الاجتماعية في المناطق المنكوبة والمتضررة.

ثانياً: نورد هنا أهم المراصد المعنية بحماية حقوق الطفل وتحقيق عدالته ورفاهيته حول العالم، في التالي:

أ/ هيئات دولية مثل:

- لجنة حقوق الطفل التابعة لـ هيئة الأمم المتحدة: هيئه دولية تتكون من خبراء مستقلين، وتلتقي تقارير منتظمة من الدول التي صادقت على اتفاقية حقوق الطفل، وتقوم بدور المراقب لتلك الدول لأجل ضمان التنفيذ للاتفاقية ورصد مدى التزامهم بها.

- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF): التي تصدر تقارير سنوية عن: (حالة الأطفال حول العالم)، التي تركز على قضايا محددة تؤثر على الأطفال، بالإضافة إلى تقديم المساعدة الفنية والبيانات لدعم حماية حقوقهم.

ب/ منظمات غير حكومية مثل:

- شبكة حقوق الطفل الدولية (CRIN): التي تعمل مع منظمات مدنية أخرى في جميع أنحاء العالم للدعوة والحماية والعدالة. إلى تعزيز حقوق الإنسان للأطفال، بما في ذلك الضغط على الحكومات وتقديم التوجيهات.

- منظمة ايكابات الدولية (ECPAT International): منظمة متخصصة في مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال، ولها شبكة واسعة تضم أكثر من ١٠٠ منظمة عضو في ٩٥ دولة، وتعمل على مكافحة الاستغلال عبر الإنترنٌت والاتجار بالأطفال والسياحة الجنسية للأطفال.

www.humanrightscareers.com/magazine/organizations-

.(defending-child-rights

ت/ منظمات وطنية ذات صفة حقوقية مثل:

- **المرصد الوطني للأطفال المعرضين للخطر (فرنسا):** تم إنشاه في عام ٢٠٠٤م، وي العمل على جميع المواضيع المتعلقة برعاية وحماية الأطفال من أجل فهم أفضل لحالة الأطفال المعرضين للخطر.
 - **المرصد الوطني لحقوق الطفل (المغرب):** يرصد هذا المرصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، ويدير ويقيّم البرامج والسياسات الخاصة بالأطفال.
 - **المرصد الوطني للطفولة والراهقة (إيطاليا):** يُعد هذا المرصد تقريراً كل عامين عن وضع الأطفال في إيطاليا، ويضع خطة العمل الوطنية لحماية حقوقهم.
 - **مرصد Leiden لحقوق الطفل:** هذا المرصد يُسهل وصول الأطفال إلى قرارات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، مما يُعزز وصولهم إلى الحماية والعدالة.
 - **المرصد الوطني لحماية حقوق الطفل (تونس):** مؤسسة عامة تشرف عليها وزارة المرأة والأسرة والطفولة، وتعنى بمتابعة أوضاع الطفل والتطوير في السياسات التي تهدف إلى حماية الطفل وحقوقه وتعزيزها.
 - **مرصد حقوق الإنسان للأطفال (اسكتلندا):** يهدف إلى جمع التجارب المعاشرة والأدلة الأكاديمية للنهوض بإنعام حقوق الإنسان والأطفال.
- إلا أن هذه المراسد لازالت قاصرة عن الإلمام بكل الأدلة والحالات التي تستوجب الحماية في نطاق مجتمعاتها.

ثالثاً: مراصد الحماية الوطنية في ليبيا:

تبين مراصد حقوق الإنسان في ليبيا أن الحروب تضعف من قدرات الدول السياسية والاقتصادية وتؤدي بها إلى اضطرابات سياسية واقتصادية واسعة، وتغير في الجغرافيا السياسية للدول المتصارعة، مما يزيد من تعقيدات الصراع وتأثيره على الأطراف المتنازعة، كما يؤدي إلى اضطرابات مجتمعية واضطرابات سلوكية وتأثيرات سلبية وعدم القدرة على الأداء اليومي والتفاعل الاجتماعي مع الآخرين، خاصة عند الأطفال والشباب، ونشير هنا إلى بعض مراصد الحماية الوطنية وهي التالي:

- ❶ إنشاء اللجنة العليا للطفولة بقرار رقم ١٥٩ الصادر في ٢ فبراير لسنة ٢٠١٨م، والتي تركزت جهودها ومهامها في العديد من الاجتماعات الدورية والفعاليات بشأن الطفولة وحمايتها ورفاهيتها.
- ❷ وزارة الشؤون الاجتماعية وجهودها بشأن الطفولة، حيث صدر عنها قرار بشأن الهيكل التنظيمي الداخلي لمركز إبداعات الطفل والإرشاد الأسري ببنغازي لسنة ٢٠١٣م، لتقديم الخدمات المتعلقة بتنمية إبداعات الأطفال والقيام ببرامج تهدف لتهذيب الطفل والتنشئة السليمة؛ وبناء قاعدة معلومات متكاملة عن الطفل في ليبيا.

❸ برنامج رئيس الوزراء لمنحة الزوجة والأولاد؛ وهي عبارة عن منحة لتحسين مستوى دخل الأسرة تطبيقاً لما نص عليه القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٣م (المجمع القانوني الليبي: الجريدة الرسمية لسنة ٢٠١٣: العدد ١٥: السنة الثانية).

❹ جهود الحكومة الليبية الموحدة في وقت سابق، تحت قيادة وزارة الشؤون الاجتماعية طرابلس ٢٤ أبريل ٢٠١٣م؛ بإعداد التقرير الدوري الثالث والرابع حول وضع حقوق الطفل في ليبيا؛ والذي قدم إلى لجنة حقوق الطفل في جنيف فيما بعد، وفي هذا الشأن تقدم اليونيسف الدعم الفني لوزارة الشؤون الاجتماعية (وكالة الأنباء الليبية: أبريل/٢٠١٣م: www.lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=20510).

❺ قانون رقم (٥) الصادر عن مؤتمر الشعب العام لسنة ١٩٩٧م، بشأن حماية الطفولة صدر في مدينة سرت (مركز جينيف لقطاع الأمن): www.security-legislation.ly/ar/latest-laws.

❻ إطلاق المشروع الوطني لإدماج ذوي الإعاقة ومنهم الأطفال من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية بالشراكة مع عدة مؤسسات محلية ودولية، بما يهدف لتعزيز حقوق الاحتياجات الخاصة وحق دمجهم في المجتمع ٢٠٢١/١٢/١١م.

❼ المرصد الليبي لحقوق الطفل الذي تشكل بجهود مدنية، ولم يُشكل بقرار وزاري ولم تعلن عنه جهة رسمية في الدولة الليبية إلى الآن.

رابعاً/ تقديرات منظمة يونيسيف (UNICEF):

تشير تقديرات اليونيسف كمرصد حقوقى للطفل إلى إقرار التعليم الشامل الجيد كأمر بالغ الأهمية بشكل خاص. لأنه يوفر للمتعلمين الاستقرار والبنية الالزمه للتعامل مع الصدمة التي تعرضوا لها، ويزودهم بالمعرفة الأساسية والمهارات ذات الصلة التي يحتاجون إليها لإعادة بناء بلدتهم بمجرد انتهاء النزاع أو الكارثة، وأن سلسلة الأرمات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدت إلى تراجع هذه المكاسب حول الاستقرار الآمن في بيئه التعليم، فالأطفال الذين يعيشون في البلدان المتاثرة بالنزاعات الطويلة الأمد وحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة، يتعرضون لخطر وعواقب طويلة المدى على تعلمهم ورفاههم، حيث رصد حوالي ٣٠ مليون طفل خارج المدرسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (صحيفة اليونيسف: ٢٠٢٥: الشبكة المعلوماتية).

كما تشير التقارير إلى "أن آثار الحروب والنزاعات في ليبيا؛ وما خلفته من نزوح وتهجير جماعي للسكان؛ لم تتوقف عند الحد السياسي؛ بل طالت مستويات أخرى من بينها صحة الأطفال الذين يعاني قطاع كبير منهم من أمراض سوء التغذية؛ وحضرت منظمات دولية عدة معنية بحقوق الأطفال في ذلك الوقت من تزايد المخاطر التي تواجه أطفال ليبيا وأخرون؛ من دون أن يُعرف عددهم على وجه التحديد بعد توقف الإحصاءات الرسمية في البلاد منذ عام ٢٠١٢م؛ وفي هذا الصدد أشارت منظمة الأمم المتحدة للطفولة يونيسيف إلى أن ١٦ مليون طفل ما دون سن الخامسة في دول النزاعات من بينها ليبيا يعانون من سوء التغذية" (صحيفة المرصد الليبية: الشبكة المعلوماتية).

وأفادت تقارير أخرى سابقة بأن الكثير من الأطفال في المنطقة المتوسطية يواجهون واقعاً معيشياً صعباً تطغى عليه عدید الأوضاع الاجتماعية السيئة من بينها التسول والهجرة غير الشرعية والتشرد والتعرض للعنف وارتكاب الجرائم والإقدام على الانتحار (صحيفة العرب: ٢٠١٨: الشبكة الدولية).

ف تلك الظروف تعوق الواقع الإيجابي للطفل في المجتمع الليبي، والتي لا تختلف عن واقع أي طفل في أي دولة وأي مجتمع عاش الحرب، كما أن بعض الأسر قد تكون مصدر تهديد لأطفالها في فترة الحروب والنزاعات والكوارث والأزمات؛ وتترك أطفالها يواجهون ظروف الحياة وقوتها بسبب الحرب وتأثيرها من ذل وفقر وحرمان فتدفعهم نحو العمل وترك تعليمهم فيحرمون حاجتهم الإنسانية المشروعة وهي:

❶ الحاجة إلى الأمان والأمان.

❷ الحاجة إلى الحب.

❸ الحاجة إلى الرعاية الوالدية والتوجيه.

❹ الحاجة إلى اللعب والحركة.

❺ الحاجة إلى التقدير الاجتماعي.

❻ الحاجة إلى الحرية والاستقلال.

❾ الحاجة إلى الاحترام والتقدير.

❻ الحاجة إلى التحصيل والنجاح.

❻ الحاجة إلى تعلم القيم والمعايير السلوكية.

❻ الحاجة إلى تقبل السلطة الفوقية.

إن الأغراض والأهداف العامة لمهنة الخدمة الاجتماعية تؤكد على صون ورعاية الأطفال وحمايتهم، وأن المسؤولية الأولى والوظيفة الاجتماعية الأساسية وبرامج الرعاية الأسرية التي تقوم بها الأسرة في ليبيا، عادةً ما تتعكس بطريقة غير مباشرة على رعاية الأطفال؛ وأن البرامج المتخصصة من شأنها أن تخفف ضغوطات الأسرة وتساعدها على تحقيق وظيفة التنشئة الاجتماعية كمطلب.

فهناك بعض الحالات يصعب فيها تحقيق النمو المترافق للأطفال في أسرهم الطبيعية، لذلك على الخدمة الاجتماعية أن تتدخل من واقع مسؤوليتها، لأن الأطفال بحاجة لإشباع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية والثقافية في إطار مطالب وظيفة التنشئة الاجتماعية من مؤسساتها ومنها: الأسرة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية والثقافية الحكومية والمدنية (فهمي: ٢٠٠٧: ص ٣٨٣).

لذلك تعمل مهنة الخدمة الاجتماعية في إطار دولي على ترسیخ قيمة الكرامة الإنسانية في مجال رعاية الطفولة، وتعمل لجعلها منطلقاً أساسياً لحماية الطفل من أي تهديد محتمل، وجعل رفاهيته غاية التنمية في المجتمعات الإنسانية؛ فالطفولة هي الحقل المتخصص للعمل في الخدمة الاجتماعية؛ وتُعني بخدمات من شأنها أن تقدم الحلول لمشاكل الأطفال الذين لم تتح لهم الفرصة لبلغ حاجياتهم الاجتماعية بالقدر المناسب داخل الأسرة والمجتمع" (صالح: ٢٠٠٢: ص ٢٦١).

ويسعى المهنيون بالخدمة الاجتماعية في ليبيا لتحديد وادرار الصعوبات والمعوقات أثناء الحرب من ناحية، والمساهمة في تمكين الأطفال من الخدمات الاجتماعية الملبية للحاجات الإنسانية، في إطار شراكة وتعاون مهني دولي تمارس من خلاله مؤسسات ومنظمات حكومية ومدنية. فالماراسون الاجتماعيون لهذا الدور يعتمدون أساساً على الأساليب العلمية المانحة للبرامج والخدمات، في هذا المجال في ظل قيم وأعراف المجتمع؛ والهدف من ذلك حماية الأطفال وأسرهم من الوقوف على المشكلات التي تؤثر على حياتهم ومستقبلهم (صالح: ٢٠٠٢: ص ٢٦٢).

ووفقاً للسابق فإن مراصد الحماية الدولية والإقليمية والمنظمات الإنسانية في مجال الطفولة تبين أن حماية الأطفال في الحروب ليست خياراً بل ضرورة إنسانية وقانونية، لأنهم الفئة الأكثر هشاشة، لأن الطفولة الآمنة أساس بناء مستقبل المجتمعات.

خامسًا/ أسباب الحماية لأجل الطفولة الآمنة:

"تصدر اليونيسف هذا النداء للعمل لحماية الأطفال في الحروب، وهو نداء إلى الأطراف المتحاربة وإلى الجهات التي تدعها كي تقى بالتزاماتها نحو الأطفال، وهو نداء إلى الحكومات ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، لإخضاع مرتكبي الجرائم ضد الأطفال للمساءلة، وهو نداء للناس في جميع أنحاء العالم للمطالبة بالتغيير الذي نعلم أنه ممكن (www.unicef.org/ar)."

إن تغيير غاية آليات الحماية لمستقبل الإنسانية جماء، وإن حماية الطفولة وصون طفولتهم وكرامتهم وضمان طفولة آمنة لهم لا يُعد مجرد التزام واجب أخلاقي وأنساني فحسب، وإنما استثماراً في مستقبل البشرية جماء وأمر ضروري لرفاه أي مجتمع، فالنماء الصحي للأطفال لا يتحقق في ظل غياب العدالة، كما أن حماية الأطفال ضرورة حيوية لبناء مجتمعات صحية مستدامة، لأن الطفولة الآمنة غاية إنسانية تعني بناء أجيال قادرة على التعافي، والتعلم، والمساهمة في إعادة إعمار أوطانها بعد انتهاء النزاعات.

فالطفولة الآمنة غاية إنسانية ومهنية لدى الممارس العام للخدمة الاجتماعية، حيث تناهض المهنة ضمن مبادئها وأهدافها ما تعرض له الأطفال من أضرار كبيرة في المجتمعات التي عانت من الحروب أكثر من غيرهم من الأطفال، فأطفال ليبيا وسوريا والعراق واليمن وأخرون كان لهم نصيباً مروع جراء مأساة هذه الحروب في القرن الواحد والعشرين؛ لذلك يطالب المهنيون في مجتمعاتهم القنوات الرسمية بضرورة إحلال وتوطين حالة الاستقرار والأمن والسلام والحماية، وهي حالة يخلو فيها واقع حياة الطفل من أي تهديدات وأذى، فيشعر بالأمان البدني والنفسي ويعظى ببيئة داعمة للنمو، وهناك عدة اعتبارات تشمل الجوانب الإنسانية، القانونية، النفسية، والاجتماعية لحماية الطفل نلخص أهمها في التالي:

- ❶ الأطفال لا يملكون القدرة على حماية أنفسهم وإنقاذهما من آثار العمليات العسكرية بسبب ضعفهم خاصة عند قصف المدن والمدنيين والقصف العشوائي وتساقط الشظايا والصواريخ عليهم.
- ❷ عدم تمكن حماية الأطفال من قبل عوائلهم بسبب مشاركتهم في الصراعات والحروب.

❸ تعرض الأطفال للإصابة بالصدمة والأمراض النفسية والذهنية نتيجة الخوف من أصوات الأسلحة والقذائف وتهجير عوائلهم أو حصار مدنهم.

❹ غياب اهتمام الدول بالأطفال عند نشوب الحرب، وتنشغل وتتفرغ تماماً هذه الدول بتبعتها المجهود الحربي عن برامج رعاية الأطفال.

وكذلك هناك أسباب جوهرية متعددة تجعل من حماية الطفل أولوية قصوى على جميع المستويات المحلية والوطنية والدولية، نوردها في الآتي:

❶ الطبيعة الخاصة للأطفال من حيث الاعتمادية الكاملة في شؤون حياتهم على الآخرين تماماً، مما يجعلهم في وضع فريد من الضعف وال الحاجة للحماية للأسباب التالية:

- للحصول على الرعاية والإرشاد اللازمين لنموهم وتطورهم.
- مرافق التطور والنمو الجسدي والعقلي والنفسى مرافق حساسة للأطفال.
- عدم قدرة الأطفال على الدفاع عن النفس وعلى حماية أنفسهم من الأذى أو الاستغلال بأنواعه.

❷ الحرب مشكلة تقلق العالم، إذ تبين الإحصائيات العالمية أن مليار طفل في المرحلة العمرية من ٢-١٧ عاماً تعرضوا للعنف الجسدي أو الجنسي أو الوجداني أو الإهمال في العام الماضي، حسب ما أفادت به منظمة الصحة العالمية عبر موقعها على الانترنت، مؤكدة التالي:

- العنف ضد الأطفال لا يقف عند حدود جغرافية أو اجتماعية، فهو يحدث في كل بلد.
- يحدث العنف في الأماكن التي يفترض أن توفر أفضل حماية للأطفال المنازل والمدارس (منظمة الصحة العالمية: العنف ضد الأطفال: نوفمبر ٢٠٢٢م).

❸ التأثير المدمر على التنمية الفردية والمجتمعية لانعدام الحماية وفق التالي:

أ. على المستوى الفردي:

- الأضرار الجسدية والإصابات الخطيرة التي تؤدي للوفاة أو العجز الدائم.
- ضعف النمو العقلي والجهاز العصبي مع عواقب تمتد طوال العمر.
- المشاكل النفسية التي تؤدي لزيادة معدلات القلق والاكتئاب والانتحار.
- السلوكيات المضرة منها: إساءة للنفس باستخدام الكحول والمخدرات وميل أكبر للتدخين.

ب. على المستوى المجتمعي:

- التكلفة الاقتصادية الهائلة لها تأثير سلبي على الإنتاجية والتنمية الاقتصادية.
- الأطفال المعنفون أكثر عرضة لممارسة العنف لاحقاً.

• ضعف التحصيل التعليمي له تأثير سلبي على النظام التعليمي والتنمية البشرية.

❹ المبادئ الحقوقية والقانونية وفق التالي:

أ. الكرامة الإنسانية:

- الأطفال أفراد لهم حقوق خاصة بهم وليسوا ملكية للوالدين أو الدولة.

- حق كل طفل في الحماية من العنف والاستغلال والإهمال.

- اتفاقية حقوق الطفل تقر بالكرامة الإنسانية الأساسية لجميع الأطفال (يونيسف - حقوق الطفل ولماذا هي مهمة www.unicef.org/ar).

ب. الالتزامات الدولية:

- خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ م تنص غايتها على إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم من عم ٢ إلى ١٦ سنة.

- الاتفاقيات الدولية تلزم الدول بحماية الأطفال.

٥. التأثير الخاص للسياسات على الأطفال وفق التالي:

- قرارات الحكومة تؤثر على الأطفال أكثر من أي فئة أخرى في المجتمع.
- جميع مجالات السياسات (التعليم، الصحة، الاقتصاد) تؤثر على الأطفال.
- العمليات قصيرة النظر في صنع السياسات تؤدي إلى نتائج سلبية على مستقبل المجتمع.

٦. ضرورة إشراك الأطفال في العمليات السياسية:

- الأطفال لا يصوتون ولا يشاركون تقليدياً في العمليات السياسية.
- آراؤهم غالباً ما تكون غير مسموعة في القضايا التي تؤثر عليهم.
- الحاجة لإعطاء انتباه خاص لوجهات نظر الأطفال.

٧. التأثير غير المتزامن مع التغيرات المجتمعية - الأطفال أكثر تأثراً من البالغين بـ:

- التحولات في هيكل الأسرة.
- العولمة وتغير المناخ.
- انتشار التقنيات الرقمية.
- الهجرة الجماعية والنزاعات المسلحة.
- التحولات في أنماط العمل.

أهم تحديات الطفولة الآمنة خلال وبعد الحرب:

يبين السياق التحليلي للواقع أن هناك تحديات جسيمة ومعقدة تواجه الطفولة في ليبيا، تشمل أزمة الصراعسلح والنزوح، وضعف الرعاية الصحية، وسوء التغذية، ونقص فرص التعليم المبكر، بالإضافة إلى استغلال الأطفال من قبل جماعات مسلحة وزيادة عدالة الأطفال، وكذلك تحديات تطبيق آليات الحماية للطفولة والرقابة عليها، وبالتالي فإن هذه العوامل تساهم في وجود ظواهر ومخاطر صحية واجتماعية ونفسية على الأطفال، ما يستدعي تضافر جهود الجهات الحكومية والمنظمات المحلية والدولية لمعالجة هذه المشكلات وتوفير الحماية والدعم اللازمين للأطفال في مجتمعاتهم في ظل الحرب وبعد انقضائها، وهي التالي:

- ❶ ترك الصراع المسلح الذي استمر لسنوات في ليبيا تأثير سلبي، وانتهاكات واسعة النطاق على واقع حياة الأطفال وأسرهم، بسبب النزوح وإقصائهم من منازلهم وتزايد خطر العنف ضدهم.
- ❷ تراجع مستوى الصحة والتغذية للأم والطفل، إذ يعاني كليهما من نقص في الرعاية قبل الولادة وارتفاع معدلات سوء التغذية، مما تسبب في وجود حالات التقرم وضعف النمو المعرفي.
- ❸ توقف خدمات التعليم وبرامج الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة.
- ❹ الظروف الاقتصادية الصعبة وتزايد ظاهرة عماله الأطفال، حيث تقوم بعض الأسر للدفع بأطفالها للعمل.
- ❺ تعرض الأطفال للاستغلال الجنسي والتجنيد والاختطاف والاستغلال من قبل الجماعات المسلحة.
- ❻ تأثر الصحة النفسية للأطفال بسبب التعرض للعنف والحرمان العاطفي، مما يُظهر لديهم مشاعر الوحدة والقلق والتأخر في النمو الاجتماعي.
- لذا لخصت التحديات التي يواجهها الأطفال بسبب الحرب بشكل مباشر وأكثر تفصيلاً فيما يلي:

- ❶ التحديات النفسية والصحة العقلية وهي التالي:
- أ. الآثار النفسية المباشرة:
- اضطراب ما بعد الصدمة خاصة بعد فقدان الوالدين أو الأقارب.
 - القلق الحاد والخوف من المجهول.
 - الأحلام والكوابيس المزعجة الناتجة عن الذكريات المؤلمة.
 - التوتر المستمر والشعور بعدم الأمان.
 - سرعة الانفعال والعدوانية.
- ب. السلوكيات المضطربة ومنها: التبول اللاإرادي/ قضم الأظافر/ حب الانتقام والقسوة المبالغ فيها/ العنف والميل للتخريب.
- ❷ الاصابات الجسدية وهي التالي:
- بتر الأطراف نتيجة الانفجارات والقذائف.
 - فقدان البصر أو فقدان السمع.
 - التشوهات الجسدية نتيجة الحروق.
 - صعوبة النطق والتأتأة.
 - الإصابة بمرض السكري نتيجة الصدمة النفسية.
- ❸ التحديات التعليمية وانقطاع التعليم وهي التالي:
- انعدام الأمن يمنعآلاف الطلاب من الوصول إلى المدارس.
 - تعطل العملية التعليمية بسبب العنف المستمر للمليشيات.
 - نقص الكتب الدراسية والمستلزمات التعليمية.

- عدم توفر بيئة تعليمية آمنة.

④ التحديات الاجتماعية والأمنية وهي التالي:

- التجنيد القسري واستغلال الأطفال في دائرة الصراع.
- استخدام الأطفال كجنود ورسل وطباخين وكاشفي الغام.
- إغراء المراهقين بالأموال للانضمام للصراع المسلح.

- استغلال الأطفال في الأعمال الأخلاقية كالعصابات المنظمة وقطع الطرق وتروع الآمنين.
- استخدام المخدرات والحبوب المهدوسة كوسيلة للهروب من واقع الحرب، وتشتيتها بين الأطفال.
- كما نورد ما تعانيه آليات الحماية الدولية للأطفال أثناء النزاعات المسلحة من تحديات وفق التالي:
- إعمال الآليات الرقابية في حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة تتوقف على إرادة الدول، حتى أن اللجنة الدولية لنقصي الحقائق تستلزم إعلاناً خاصاً من الدول بقبول اختصاصها.

- عجز منظومة القانون الدولي الإنساني بآلياتها عن التطبيق للقوانين، وتعمل دون أن ترتب التزام حقيقي يفرض على الدول التنفيذ لأحكامها، وتعتمد على الحكومات الوطنية في توفير الحماية والإغاثة للأطفال المتضررين من النزاع.

- عدم التزام الدول الأطراف بتضمين التشريعات الوطنية لآليات عقابية يشأن الجرائم والانتهاكات الجسيمة، بترسيخ مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي والذي يقع على عاتق جميع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف من أجل أن تكون هناك مسؤولية تضامنية (صالح الحسن: ٣ مارس ٢٠٢٥م: www.eohm.org).
- الصعوبات التي تواجه الممارس العام للخدمة الاجتماعية في بيئة الطفل فترة الحرب:

بالطبع يواجه الأخصائيون الاجتماعيون لدى العمل مع الأطفال في بيئة الحرب صعوبات جسيمة، تشمل ضعف الموارد المتاحة، الوصول المحدود للأسر المستهدفة بسبب انعدام الأمن، والعدد الكبير من الحالات التي تفوق قدراتهم، بالإضافة إلى التحديات المنهجية والتنظيمية المتعلقة بإدارة الحالات في ظل انعدام الاستقرار، وظروف أخرى منها تزايد ظواهر العنف والإهمال، والصعوبة في بناء الثقة مع الأسر والأطفال الذين عانوا من صدمات الحرب، ونقص الكوادر المتخصصة في التعامل مع هذه الظروف القاسية، وفي إطار ذلك نحددها في التالي:

أ. صعوبات متعلقة بالممارس نفسه منها:

- نقص الأخصائيون الاجتماعيون والكوادر المتخصصة والمُدربة التدريب المناسب والكافي للتعامل مع آثار الصدمة والنزاعات المسلحة على الأطفال.
- الإرهاق والضغوط النفسية والجسدية التي يواجهها الأخصائيون الاجتماعيون بسبب قسوة الظروف والتعامل مع الحالات المؤلمة والمحفوفة بالمخاطر.
- الصعوبات اللوجستية في نقص الحصول على المعلومات الصحيحة الدقيقة والصحيحة حول الأطفال والأسر في ظل الفوضى.

ب. صعوبات متعلقة بالأسر والأطفال:

- ارتفاع عدد حالات الأطفال المعرضين للخطر بشكل كبير بسبب الحرب، بما يفوق القدرة الاستيعابية للأخصائيين الاجتماعيين والنفسين.
- تؤدي الحرب إلى فقدان الروابط الأسرية، تفكك الأسر، وتشتت العائلات، مما يتسبب في صعوبة التواصل معها لتقديم الدعم اللازم.
- تزايد مخاطر تعرض الأطفال للإهمال والعنف بأنواعه والاستغلال بشكل كبير في بيئات النزاع.
- التأثير النفسي للنزاعات، وما يعانيه الأطفال من صدمات نفسية عميقة نتيجة للحروب، جعل فرص التواصل الفعال وبناء الثقة معهم أمراً صعباً.
- يفاقم النزاع من صعوبة تلبية الاحتياجات الأساسية، ويتسبب في تفشي ظاهرة الفقر، مما يعرض الأطفال لمخاطر صحية وتعليمية واقتصادية.

ت. صعوبات متعلقة بالبيئة المحيطة والبنية التحتية:

- محدودية الموارد المادية والتمويل اللازم لبرامج الحماية في مناطق الحرب.
- انعدام الأمن وصعوبة التنقل والوصول للأسر المستهدفة، يحد من قدرة وصول الأخصائيين الاجتماعيين إلى الأطفال وعائلاتهم.
- ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بتقديم خدمات الحماية، يعيق تقديم الدعم المتكامل للأطفال.
- تلحق الحرب حالة عدم الاستقرار في البيئة، وهذا يعيق تنفيذ البرامج والتدخلات بشكل فعال.

أنواع الصعوبات المهنية:

① صعوبات تتعلق بالبيئة العملية:

- ضغط العمل المفرط والشعور بأن الوقت غير كافٍ لإنجاز المهام.
- ضعف التواصل بين الزملاء والفريق مما يؤثر على التعاون ويسبب سوء فهم.
- غياب التحفيز والتقدير والاعتراف بالجهود المبذولة مما يقلل من دافعية الفريق للعمل.
- نقص الموارد وعدم توفر المعدات أو المرافق الازمة ل القيام بالعمل بكفاءة.
- تأثير السلوكيات الغير مهنية من المدير السيء أو المشرفين على أداء الفريق.
- التنمر والنميمة في بيئة عمل سلبية تسهم في خلق جو من التوتر والصراع.

② صعوبات تتعلق بالتطور المهني:

- نقص التدريب: عدم تلقي التدريب الكافي لتطوير وتعزيز المهارات الازمة لمواكبة التطورات.
- عدم وجود خطط واضحة لتطوير الممارسين المهنيين، وغياب رؤية واضحة للتنمية المهنية داخل المؤسسة وخلال البرنامج.

③ صعوبات تتعلق بالاستقرار الوظيفي:

- عدم الشعور بالاستقرار والأمان المهني والخوف من فقدان الوظيفة.

- سوء التوافق المهني والعمل في مهنة لا تناسب قدرات الفرد أو اهتماماته.

٤ صعوبات تتعلق بالتوازن بين العمل والحياة الشخصية:

- تداخل المسؤوليات وصعوبة إيجاد توازن صحي بين متطلبات العمل ومتطلبات الحياة الشخصية.

كيفية مواجهة الصعوبات المهنية:

- تحسين بيئة العمل وتعزيز ثقافة الحوار المفتوح والشفافية والمرؤنة.

- توفير فرص التدريب والاهتمام بالموظفين والاعتراف بجهودهم وتقدير التنوع بينهم.

- تحديد الأولويات وتنظيم المهام وتنمية مهارات إدارة الوقت وأخذ قسط من الراحة.

- التواصل الفعال ومناقشة المشكلات بهدوء واحترام مع المسؤولين لتقديم حلول المناسبة.

- حب العمل وتعلم مهارات جديدة لتطوير الذات وعدم الاستسلام عند ظهور المشكلات.

الاستنتاجات:

١ تأخر الاستجابة الإنسانية السريعة عند تقديم المساعدة والدعم والمشورة للأطفال وأسرهم الذين تضرروا من الحرب (مهاجرين، نازحين، لاجئين)، وتيسير أمر المطالبة بالحقوق أثناء الحرب والمنازعات والأزمة.

٢ تدني مستوى الرعاية الاجتماعية للطفل في ليبيا تأثر بالأوضاع السياسية المضطربة، والتي لازالت تؤثر سلباً على مجال رعاية الطفولة وبرامج وخطط التنمية وحق الرفاهية الاجتماعية، لعدة أسباب منها: عدم الاستقرار السياسي والفساد المالي، وغياب الميزانيات وعدم وجود خطط ممولة لتحسين واقع الطفولة بعد الحرب.

٣ إن البرامج والسياسات الاجتماعية التقليدية لا تقي بمواجهة تداعيات الحروب الحديثة، التي تتطلب مستوى أعلى من التدخل المهني، ومصفوفة مهارات تُمكّن الممارس المهني من الفهم والتحليل الدقيق لمشكلات الطفل أثناء وبعد الحرب في سياق دولي، يكفل تمكينهم من الحصول على حقوقهم المشروعة خلال وبعد المنازعات وال الحرب والأزمات.

٤ نمطية برامج الدعم الاجتماعي النفسي المخصصة للطفل بعيداً عن أسرته، المنفصلة عن التحديات والأبعاد الجديدة للخدمة الاجتماعية زمن الحروب، التي تتطلب أدوار مهنية وأدوات جديدة وابتكار نماذج تدخل مهني معاصرة لمواجهة التحديات.

٥ صعوبة تنفيذ القوانين الدولية المتعلقة بالطفولة في ليبيا رغم إيجابية القيم الواردة فيها فترة الحرب، حيث شكلت تحدياً صعباً لعدم توفر الأمن والأمان في البيئة المحلية الغير مستقرة، مما عطل كل الحقوق الأخرى للطفل في الواقع فترة الحرب، بسبب تدمير البنية التحتية لأهم المؤسسات المانحة للحق في التعليم والصحة.

٦ الأطفال الذين عايشوا الحرب وبيناتها يواجهون تحديات اجتماعية ونفسية واضطرابات متعددة وصعبة، وغالباً ما يجدون صعوبة في الاندماج والتكيف في المجتمعات الجديدة.

٧ الحاجة لتوطين أفضل الممارسات المهنية ميدانياً لتقديم الرعاية الآمنة للطفل وفق معايير طفولة عربية واعدة بالتمكين والرفاه للأطفال.

٨ ساهم تكافف الجهود المدنية الإنسانية في ليبيا من مواجهة القيود المحلية في مجال رعاية الطفولة، من خلال ما رصده من انتهاكات صارخة في مجال الطفولة، وإصدار عدة مبادرات ومناشدات تندد بالحرب والإبادة ضد الأطفال.

الوصيات والمقترنات:

وفي ضوء ما انتهت إليه هذه الدراسة من استنتاجات اقترح التوصيات التالية:

١ إطلاق مبادرات وحملات تنموية من المهنيين والمهتمين عبر القنوات والوسائل التوعوية المتاحة بضرورة وجود بيئة داعمة للطفولة تخدم قضياتهم في ظل مناخ إنساني كفيل بإتاحة الفرص المتساوية بين الطفل الطبيعي وذوي الإعاقة.

٢ إجراء البحوث والدراسات التساقية بين الجهات المعنية ومناصري قضايا الطفولة الآمنة في كل الدول؛ لكي يكون هناك رصد لمختلف الظواهر والانتهاكات يمكن من إلزام إضافي بتطبيق ما جاء في المواضيق الدولية بشأن حقوق الطفل وتدابير حمايتها ونمائها في مجالات عدة أهمها التعليم والصحة والثقافة.

٣ الدفع بالمزيد من العمل لجهود القائمين على مهنة الخدمة الاجتماعية في القيام بالحملات الإرشادية بالمدارس والجامعات لأجل تفعيل دور الخدمة الاجتماعية الصديقة للطفل والتي تعمل على محاربة أي شكل من أشكال العنف ضد الطفل داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع بجميع أنواعه اللفظي والبدني والتنمر.

٤ تعميم الخبرة الرائدة التي يقدمها هذا المؤتمر المعنى بالطفولة في إطار خطة استراتيجية تجاهه مخاطر حرمان الطفولة من نصيبيهم وحظوظهم التنموية والبحث عن مزيداً من الشراكات الدولية الميسرة لنماء جودة الخدمات الاجتماعية والإنسانية بمجتمعاتنا لهذه الفئة.

٥ إنشاء مراصد الطفولة الموحدة كمنظمة رافده لبرامج الرفاه الاجتماعي للطفولة في مجتمعاتنا، تُجرى من خلالها الدراسات المعنية بمشكلات الأطفال في البيئات المضطربة (حروب - كوارث - أزمات).

المصادر والمراجع:

- ١/ القرآن الكريم: سورة الإسراء: الآية ٣٣.
- ٢/ المعجم الوجيز، القاهرة: مجمع اللغة العربية، بدون ط، ١٩٩٨م.
- ٣/ أمل الطويرقي، مدى توافر استخدام استراتيجية الواقع المعزز في الطفولة المبكرة من وجهة نظر المعلمات. مجلة الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، العدد ٢٤٢، الجزء الأول، ٢٠٢١م.
- ٤/ أمانى منصور عبد العزيز وآخرون، بعض المعوقات التي تواجه الجهود الحكومية والأهلية في حل مشكلات تربية أطفال الحروب والنزاعات المسلحة، جامعة المنصورة: المجلة العلمية لكلية التربية للطفولة المبكرة، العدد ٢، المجلد ٢٠٢٢م، ٩م.
- ٥/ جلال الدين سعد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية. تونس: دار الجنوب للنشر، ط٤، ٢٠٠٤م.
- ٦/ شفيق أحمد، توظيف خدمات الإرشاد النفسي الجماعي بالمدارس لدى شرائح مختلفة من الأطفال والمراهقين. الدوريات المصرية: مجلة الطفولة والتنمية، العدد ٤٢، المجلد ١٨، ٢٠٢١م.

- ٧/ خليل عبد المقصود، الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان. القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، ط٩٠، ٢٠٠٩م.
- ٨/ سهيل الفتلاوي، موسوعة القانون الدولي ٣ "حقوق الإنسان". عمان-الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط٤، ٢٠١٢م.
- ٩/ سهيل الفتلاوي وعماد ربيع، موسوعة القانون الدولي الإنساني ٥. عمان-الأردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط٣، ٢٠١٣م.
- ١٠/ طلعت السروجي، الخدمة الاجتماعية الدولية. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط١، ٢٠١٠م.
- ١١/ عبد الرزاق محمد قريرة: ادراج حقوق الإنسان في الممارسات المهنية بمؤسسات الخدمات الاجتماعية في ليبيا، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، يوليوليو ٢٠٢٤.
- ١٢/ عبد العزيز الدخيل، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية. عمان-الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م.
- ١٣/ عبد الله صابر عبد الله، قضايا ومشكلات الممارسة المهنية في اطار الخدمة الاجتماعية الدولية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط١، ٢٠٢٤م.
- ١٤/ عبد المجيد بن طاش نيازي، مصطلحات ومفاهيم انجليزية في الخدمة الاجتماعية. السعودية: العبيكان للنشر، ٢٠٠٠م.
- ١٥/ عبد الله الشمرى، التحديات التي تواجه الخدمة الاجتماعية من منظور الرعاية الصحية الحديثة وآليات مواجهتها (دراسة تطبيقية على الأخصائيين الاجتماعيين بمنطقة حائل). جامعة الفيوم: مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد ٢٦، العدد ٢٠٢٢، ٣م.
- ١٦/ عبد المحي محمود حسن صالح، الخدمة الاجتماعية و مجالات الممارسة المهنية. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث؛ بدون ط، ٢٠١٧م.
- ١٧/ عقيل عقيل، الموسوعة القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعية" الوحدة الأولى" ، ط١، ٢٠٠٧م.
- ١٨/ عليا الليثي، الاتجاهات الحديثة في نظرية الحروب. كلية التجارة بجامعة بور سعيد: مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٢٠، العدد الثالث، الجزء الأول، ٢٠١٩م.
- ١٩/ عواطف جمعة مسعود: التنمية المهنية المستدامة للأخصائي الاجتماعي وعلاقتها بجودة الأداء الوظيفي: مجلة علوم التربية، العدد ١٧، سبتمبر ٢٠٢٤.
- ٢٠/ محمد المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر. لبنان-بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، المجلد الأول، ط١، ٢٠١٧م.
- ٢١/ محمد سيد فهمي؛ الخدمة الاجتماعية التطور والطرق وال المجالات. الإسكندرية: دار الوفاء؛ ٢٠٠٧م.
- ٢٢/ عبد الله عيسى المطر، التحديات العقدية المعاصرة" دراسة تحليلية نقدية". مصر: مجلة الدراسات العربية" كلية دار العلوم/ جامعة المنية" ، ٢٠٢١م.

- ٢٣/منيرة المسعود، الصعوبات المهنية التي تواجه المرشدين الأسريين وآلية التغلب عليه. ٢٠١٣. جدة: مسابقة الدراسات الأسرية، جمعية المودة للإصلاح الاجتماعي، ٢٠١٣ م.
- ٤/مها نهشل، التحديات التي تواجه الخدمة الاجتماعية في المجال الطبي في المملكة العربية السعودية (دراسة كيفية على الاختصاصيين الاجتماعيين). جامعة الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٥٢، ٢٠٢٤ م.
- ٥/مليود بن غربي ، أساليب وأدوات حماية الأطفال أبان الحروب والنزاعات المسلحة في ظل التشريعات الدولية والإقليمي " دراسة حالة الطفل المغاريبي". الجزائر - جامعة الجلفة: مجلة قضايا معرفية، العدد الأول، المجلد ١، جوان ٢٠١٨ م.
- ٦/نزيهة صبح، نشأة الخدمة الاجتماعية وتطورها في المجتمع الليبي. ليبيا: المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، ط ١، ٢٠١٠ م.
- ٧/نعيمة عمير ، الوفي في حقوق الإنسان. القاهرة: دار الكتاب الحديث، بدون ط، ٢٠١٠.
- ٨/يوسف محمد عبد الحميد، الخدمة الاجتماعية المبنية على حقوق الإنسان منظور جديد للممارسة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط ١، ٢٠٢٥.
- الشبكة المعلوماتية:**

- القاموس العملي للقانون الإنساني، الشبكة المعلوماتية www.ar.guide-humanitarian-law.org/content/index
- المعاجم العربية والأنطولوجية: الشبكة المعلوماتية www.unsmil.unmissions.org/ar
- المجمع القانوني الليبي: الجريدة الرسمية لسنة ٢٠١٣: العدد ١٥: السنة الثانية، صادر عن المؤتمر الوطني العام.
- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا- يونيسف www.unicef.org/ar
- جدول أعمال اليونيسف من أجل التغيير لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة www.unicef.org/mena/ar
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة العربية، الشبكة المعلوماتية www.ar.wikipedia.org
- سمير السقا، آثار الحروب على الأطفال. مجلة الأدب واللغات والعلوم الإنسانية، ٢٠١٤، م، www.asjp.cerist.dz/en/article/130452
- صحيفة العرب، دراسة رسمية عن واقع الطفولة؛ ٨ ديسمبر ٢٠١٨ م، الشبكة الدولية - www.alarab.co.uk
- صحيفة المرصد الليبي، الشبكة المعلوماتية www.marsad.ly
- صحيفة اليونيسف، يونيسف لكل طفل" الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". ٢٠٢٥ م، الشبكة المعلوماتية www.unicef.org/mena/ar
- منظمة الصحة العالمية، العنف ضد الأطفال. نوفمبر ٢٠٢٢ م، www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/violence-against-children

- مجلة هيومن رايتس www.humanrightscareers.com/magazine/organizations-defending-

child-rights

- يونيسيف - حقوق الطفل ولماذا هي مهمة: www.unicef.org/ar

- وكالة الأنباء الليبية: ابريل ٢٠١٣ م: www.lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=20510

- صالح الحسن: واقع الأطفال في ظل الحروب والنزاعات المسلح ٣ مارس ٢٠٢٥ م، www.eohm.org

- www.childfund.org.au/news-and-stories/how-does-war-impact-children

- www.edu.gov.mb.ca/k12/docs/support/building_hope/impact_effects.pdf